

دروس من تجارب الانتقال الديمقراطي المتعثرة في أوروبا*

منظمة التقرير من أجل الديمقراطية

في عام ٢٠١١، تسببت التحركات الشعبية في سقوط الحكام المستبدين في كل من تونس ومصر، فيما يواجه قادة آخرون في المنطقة تحديات سياسية جديدة، لا يزال من الممكن أن تقود إلى انهيار نظمهم الحاكمة أو إحداث إصلاحات سياسية حقيقية. ويبرز من بين مظاهر التغيير العديدة التي نادى بها تلك التحركات الشعبية منح المواطنين فرصاً أكبر لإبداء الرأي في إدارة بلادهم.

* ينشر بتصريح من منظمة التقرير من أجل الديمقراطية (DRI).
العنوان الأصلي للتقرير: «الديمقراطية المؤجلة: عقبات أمام الانتقال السياسي».

مقدمة

بول أوجريدي ولوسيا ناشولفا^(١)

قبل اندلاع ثورات الربيع العربي، كانت آخر الفترات التي شهدت أحداثا سياسية كبرى مماثلة هي فترة انهيار الشيوعية في وسط أوروبا والاتحاد السوفييتي ما بين ١٩٨٩ و١٩٩١. فقد مثلت تلك التغيرات فرصة لكل دولة لبناء نظم سياسية جديدة ومؤسسات ديمقراطية. وبالرغم من اختلاف وسط وشرق أوروبا عن شمال إفريقيا والشرق الأوسط من حيث التاريخ، والثقافة، والسياق، فإن التجربة الأوروبية للانتقال الديمقراطي لا تزال قادرة على إعطاء نظرة نافذة لطبيعة التحديات التي قد تواجه الدول العربية.

وقد حققت دول وسط أوروبا نجاحا كبيرا في إرساء الحكم الديمقراطي، بينما انزلت غيرها، خصوصا دول الاتحاد السوفييتي، مرة أخرى إلى النظام السلطوي بشكل سريع. ولكن، فيما يعد برهنة على الضعف المتأصل في نظم الحكم المستبدة، تمكنت الاحتجاجات الشعبية في الفترة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠١٠ من إقصاء حكام أربع من دول الاتحاد السوفييتي السابقة، مما مكن شعوب تلك الدول من الحصول على فرصة أخرى لتغيير مجتمعاتهم على الصعيد السياسي.

وتأتي هذه المقالات، التي جمعها معهد السياسة الأوروبية (يوروبوم) والمنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، كاستجابة لمطالبات دعاة الإصلاح العرب الراغبين في تعميق معرفتهم بالكيفية التي حدث بها التغيير السياسي في شرق أوروبا. فهذه التقارير، بدلا من التركيز على عمليات الانتقال الديمقراطي الناجحة، تعرض لحالات معينة، تستدعي فيها الصعوبات، والعراقيل، والأخطاء السياسية التي هددت عمليات الانتقال في تلك الدول، أو تسببت في فشل بعضها. كما يستكمل هذا التقرير تقريرا سابقا أصدرته المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية والمعهد البرتغالي للعلاقات الدولية في ٢٠١١، ورصد عمليات الانتقال الديمقراطي الناجحة في أوروبا منذ فترة السبعينيات وحتى عام ١٩٩١.^(٢)

وتستعرض هذه المجموعة عملية الانتقال الديمقراطي في سبع دول، يتم التركيز في ثلاث منها على الموجة الأولى من عملية الانتقال في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٦ (ألبانيا، وأذربيجان، وبيلاروسيا)، بينما تركز الأربع المتبقية على الموجة الثانية التي وقعت في الفترة

من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٠ (جورجيا، وقيرغيزستان، ومولدوفا، وأوكرانيا).

وتعد حالات إزاحة أنظمة الحكم المتجذرة عبر الاحتجاجات الشعبية أو الانهيار نادرة إلى حد ما، وإن حدثت، يصبح المواطنون غير متأهبين لمواجهة التحديات التي تعقبها. ونادرا ما تكون الأسباب وراء تعطل أو فشل عمليات الانتقال واضحة ومفهومة، وفي سياق عمليات الانتقال في أوروبا الشرقية، كان الفشل نتيجة عوامل مؤسسية وغير هيكلية (ويطلق عليها "ناعمة").

العوامل المؤسسية:

ثمة استنتاج عام يمكن استخلاصه من التجربة الأوروبية، وهو ضرورة أن يكون بناء الدولة الديمقراطية هو الأولوية الأكبر دائما. وفي الأغلب، لا يتم استغلال المجال السياسي المتاح في الإسراع بتكوين الإطار المؤسسي اللازم لنمو الدولة الديمقراطية. وبشكل متكرر، تستنفد الطبقة السياسية الكثير من طاقتها في مناورات لإيجاد مكان لها أو لتعزيز قوتها الجديدة التي اكتسبتها من أجل خدمة مصالحها. وفي كثير من الحالات، يؤدي ذلك إلى وضع تصبح فيه سلطات الدولة غير موزعة بشكل ملائم بين الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية، بينما تبنى مؤسسات الدولة الأخرى بصورة تصيبها بالضعف مع مرور الزمن، لدرجة تعجز فيها عن التأكيد على استقلاليتها.

وعادة ما تكون المهمة الأولى بعد قيام الثورة هي اتخاذ القرار بشأن تشكيل سلطات الحكم الانتقالية، وفي الحالات التي لا يمكن (أو يفضل) فيها إجراء انتخابات بشكل فوري، يصبح من الممكن الطعن في شرعية الجهة الحاكمة، خاصة حين تكون تركيبتها أو تحركاتها غير معبرة عن مزاج مجتمع ما بعد الثورة، أو ألا تسعى بالسرعة الكافية للاستجابة للمطالب الأساسية للمواطنين. وعادة ما يتم اتخاذ القرارات بشأن إجراء الانتخابات، وإعادة كتابة الدساتير بشكل متسرع خلال الأشهر الأولى من مرحلة الانتقال، إلا أن تلك القرارات ذات أهمية على المدى الطويل. ويعد التوافق على تلك المسائل تحديا أمرا صعبا إذا ما غاب الإجماع الشعبي حول القضايا الأساسية، كتوجهات الدولة في المستقبل.

وفي معظم الحالات، تحتاج الحكومات الانتقالية إلى أن تقرر بشكل سريع إذا ما كانت ستجري الانتخابات، ومتى تجريها، والأهم، ماهية الجهات والمؤسسات التي سيتم انتخابها.

وقد يتطلب ذلك مراجعة القوانين وإنشاء (أو إعادة تشكيل) مؤسسات الدولة، كلجنة انتخابات على سبيل المثال. وبعد أن حصلت بيلاروسيا على استقلالها في ١٩٩١، لم تجر الدولة انتخابات برلمانية جديدة حتى عام ١٩٩٦، بما يعني أن أفراد "الحرس السوفييتي القديم" لم يتركوا مناصبهم، وأن الإصلاحيين عجزوا عن ترجمة الدعم الشعبي إلى تمثيل برلماني.

وثمة أمر آخر ذو أهمية فارقة، وهو حاجة الحكومات الانتقالية لأن تقرر طبيعة التعديلات اللازمة للدستور، والترتيبات التي ستتبع لتنفيذ ذلك، ويتضمن ذلك تساؤلات حول ما إذا كان ينبغي تعديل الدستور، أو كتابة دستور جديد، ومن سيقوم بكتابته. ولم تضع كل من بيلاروسيا وأذربيجان دستوراً جديداً حتى عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ على الترتيب، وفي ذلك الوقت، انزلق كلا البلدين مرة أخرى إلى الحكم السلطوي، بمعنى أن الأوتوقراطيين هم الذين قاموا بوضع قواعد الحكم الجديدة.

ويصعب تحديد أفضل أشكال توازن السلطات بين أجهزة الدولة، حتى في البلاد التي لا تمر بتغيير سياسي سريع. وبينما يؤدي حصول رئيس الدولة الجديد على سلطات زائدة عن الحد إلى بروز الحكم السلطوي مرة أخرى، فإن تشتت السلطات بين مراكز عدة يمكن أن يؤدي هو الآخر إلى إحداث شلل في عملية صنع القرار، وتوقف عملية الانتقال. وفي عام ٢٠٠٤، وفي خضم أزمتها السياسية، اعتمدت أوكرانيا إصلاحات دستورية تحد من دور الرئيس. أما في جورجيا، وبعد انتخاب رئيسها الجديد صاحب العقلية الإصلاحية بشهر واحد، أدخلت تعديلات من شأنها تقوية سلطاته. وفي كلتا الحالتين، تسرع البرلمان بإجراء تلك التعديلات دون التشاور مع جميع الأطراف المعنية. وفي أوكرانيا، كانت النتيجة هي حالة من الشلل السياسي، حيث إن وجود حكومة قوية وبرلمان مشتت أضعف الرئيس لدرجة جعلته عاجزاً عن الحكم بشكل فعال. وفي جورجيا، نتج عن السلطات الرئاسية الواسعة وخضوع البرلمان لأغلبية الحكومة الهائلة غياب توازن السلطات ومساءلة الحكومة.

في بعض الأوقات، كان من المستحيل تقريباً الاتفاق على أفضل أشكال فصل السلطات بين مؤسسات الدول. وفي قيرغيزستان، وفي أعقاب ثورة التتويج عام ٢٠٠٥، تحول التساؤل حول ما إذا كان على البلاد أن تصبح جمهورية برلمانية أو رئاسية إلى صراع استمر لعدة سنوات، ما أدى إلى الإطاحة بالرئيس الجديد في ٢٠١٠.

وفيما لم يكن إصلاح النظام الانتخابي بالضرورة عنصراً أساسياً لضمان استمرار عملية الإصلاح الديمقراطي، أدى انتهاج نظام التمثيل النسبي بصورة عامة إلى تسهيل عملية

تشكيل الأحزاب، وتمثيل جميع القوى السياسية بشكل عادل، وهما الأمران الضروريان لتجنب تركيز السلطات بشكل مبالغ فيه. ومع ذلك، وكما تبين الانتخابات البرلمانية في ألبانيا (١٩٩٦)، وجورجيا (٢٠٠٤)، وقيرغيزستان (٢٠١٠)، فإن نزاهة النظام الانتخابي لا تتحسن بشكل آلي ما إن يسقط نظام الحكم المستبد، حيث يتطلب الممارسة الديمقراطية رقابة على عدة دورات انتخابية حتى تزداد صلابته.

وقد خرجت جميع الدول التي تغطيها تلك الدراسة من حكم سلطوي، وفيها لا ينفصل الحزب الحاكم عن الدولة تقريبا. وبينما استغرق التغلب على الآثار النفسية التي خلفها ذلك الإرث وقتا طويلا، استبدلت دولة الحزب الواحد في مرات كثيرة بعدد هائل من الأحزاب والحركات السياسية، والتي جاهدت في أغلب الأوقات لتشكيل ائتلافات فعالة، والوصول إلى اتفاق حول القرارات الرئيسية، وبالتحديد في السياق الجديد الذي تصدر فيه القرارات من المستويات الأدنى إلى الأعلى لا العكس.

العوامل السياقية والناعمة:

تظهر الحالات التي يتم دراستها في ذلك التقرير أنه، إلى جانب المسائل "المؤسسية"، مثل نطاق الإصلاحات الدستورية، وتوقيت الانتخابات، ونظام إجرائها، فإن ثمة عوامل أخرى مسؤولة عن إبطاء أو تعطيل عمليات الانتقال الديمقراطي. فهناك عوامل سياقية (كاستمرار النزاع المسلح، والأزمات الاقتصادية، والثقافة السياسية الخاصة بالدولة، والفساد)، وهناك العوامل الناعمة (كمحدودية عمليات التشاور العام، وتهميش منظمات المجتمع المدني).

ويعتبر غياب الوحدة السياسية، سواء أكان بين معسكرات المعارضة، أم الائتلافات الحاكمة، أو المجتمع ككل، واحدا من أهم أسباب تعثر عمليات التحول السياسي. ولا يبدو على كل من بيلاروسيا وقيرغيزستان أنهما حظيتا على الإطلاق بالأغلبية السياسية الكافية والداعمة للإصلاح من أجل تشكيل الحكومة. ولكن نجحت كل من أوكرانيا ومولدوفا في تحقيق ذلك، ونجح الإصلاحيون في تشكيل ائتلافات حاكمة، رغم أنهم جاهدوا للتوافق حول السياسات والأولويات، قبل أن يسمحوا للصراعات الشخصية بأن تشق صفوفهم. وفي جورجيا، وفي وجود أغلبية مستقرة وداعمة للإصلاح، وإحداث عدد من التغييرات الإيجابية، لم تدخل الحكومة في حوار شامل مع المجتمع، فشرعت، كسابقاتها، في قمع المعارضين واتباع النهج

الاستبدادي .

وفي بعض البلدان، أدى انعدام الاهتمام بخلق توافق مجتمعي عام حول مسار التنمية القومية إلى إعاقة مساعي تعزيز الديمقراطية، والحرية، والتقدم الاجتماعي-الاقتصادي بشكل ملحوظ. وبالفعل، كان الحوار الصادق والمنظم والشامل لجميع الأطراف معدوما تقريبا في كثير من الدول. ولما عانت الكيانات التي تقع خارج الدولة من تعديات هائلة على حريتها في التنظيم وإبداء الرأي، فنادرا ما اعتبرتها الحكومات الجديدة شركاء قادرين وموثوقا بهم، ينبغي إشراكهم في صنع وتنفيذ الإصلاحات وبناء الدولة الجديدة، ولم تستثمر خبراتهم ومعرفتهم إلا بين الحين والآخر. ومع ذلك، بدأت حكومات أوكرانيا ومولدوفا مؤخرا في إجراء حوار منظم مع المعارضة السياسية، والحكومات المحلية والإقليمية، والمجتمع المدني، ومجتمع الأعمال، ووسائل الإعلام، وذلك عبر أطر يطلق عليها "المؤتمرات الوطنية".

وقد عانت معظم الدول التي تشملها هذه الدراسة من أزمات اقتصادية عسيرة قبل وأثناء مرورها بمراحل الانتقال الديمقراطي. وكانت الانتكاسات الاقتصادية ملحوظة بشكل أكبر في الدول التي تعطلت أو تراجعت فيها عمليات الانتقال، ويرجع ذلك، بشكل جزئي، إلى محدودية التشاور العام. ومع انخفاض الدخل، شعر المواطنون في بعض الدول بحنين إلى الماضي، حيث الثقة والاستقرار النسبيين. إلا أن التجارب توضح لنا أن حالة الرخاء النسبية، أو على الأقل قدرة الحكومة على تلبية الاحتياجات الاقتصادية الأساسية لمواطنيها، ليستا بالضمان الأكيد لتحقيق الديمقراطية. وفعلا، يعد السبب الرئيسي وراء تمتع النظام الحالي في بيلاروسيا ببعض المساندة الحقيقية، رغم حكمه السلطوي، هو الاعتقاد بقدرته على إبقاء الاقتصاد آمنا، وتلبية احتياجات المواطنين الأساسية على نطاق واسع. (٣)

وتظهر تجارب عدد من الدول التي يتضمنها هذا التقرير، وخصوصا أذربيجان، أن الفساد في مقدوره أن يقلص بصورة خطيرة من ثقة العامة في عملية التحول الديمقراطي. فالمشكلة لا تكمن فقط بين ممثلي «المؤسسة» وجماعات النخبة التي تستفيد من شبكات المحسوبية الرسمية وغير الرسمية، بل تنتج أيضا عن ضعف الدولة، وعدم قدرتها على توفير الخدمات الأساسية. وفي هذا الوضع، تجد أغلبية المواطنين أن الاعتماد على العلاقة الزبونية أو الرشاوي هو السبيل الأكثر فعالية للحصول على الخدمات، عوضا عن الاستحقاقات المستندة على قواعد قانونية. وقد شهدت دول مثل جورجيا، والتي شرعت في تفعيل برامج لمكافحة الفساد، فوائد تلك العملية.

وقد أثرت الصراعات الداخلية المسلحة سلبا على عمليات الانتقال السياسي، وتسببت، في

حالة أذربيجان، في سقوط الحكومة الإصلاحية، وعودة نخبة العصر الشيوعي السياسية. وفي جورجيا، أدى النزاع على إقليم جنوب أوسيتيا المنشق إلى حرب قصيرة مع روسيا، ما مكن الحكومة من اللعب بورقة الوحدة الوطنية، وصرف الانتباه عن قلة التقدم المحرز في أجندة الإصلاح.

وأخيرا، لعبت العوامل الخارجية أدوارا عدة، سواء على الصعيد السياسي، أو المالي، أو المعنوي. ففي دول ما بعد الشيوعية في شرق أوروبا، ووسط آسيا، وغرب البلقان، كان أبرز اللاعبين الخارجيين هم الاتحاد الأوروبي، وروسيا، والولايات المتحدة. وكانت سياسات كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قائمة على تشجيع الإصلاح الديمقراطي، وتأييد اللاعبين المستقلين عن الحكومة، علاوة على عرض خبراتهما. إلا أن دوريهما جاء في بعض الأحيان بنتائج عكسية (كما حدث في ألبانيا في الفترة ما بين ١٩٩٢ و١٩٩٧، حيث فسرت الحكومة بشكل خاطئ دعم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على أنه ضوء أخضر لتمرير تدابير جديدة دون التشاور مع المعارضة أو المجتمع المدني). في المقابل، بدأ الاتحاد الروسي، والذي احتفظ بعلاقات على الأقل مع النخب السياسية والاقتصادية السلطوية في الدول محل الدراسة، بدأ منقادا بأمله في الإبقاء على أو توسيع نطاق المصلحة الروسية، متبنيا البراجماتية على حساب المبادئ، فلم يقدم سوى القليل من الدعم - إن لم يكن امتنع عنه - لجهود تأسيس الحكم الديمقراطي.

النتائج:

وبنسب متباينة، لم تنجح أي من الدول السبع في تلبية توقعات شعوبها، وأخفق معظمها في إحداث تغييرات ديمقراطية عميقة الأثر، وقادرة على الاستمرار. ففي أذربيجان وبيلاروسيا، توقفت مسيرة الإصلاح في مرحلة مبكرة، وسرعان ما عادت الأنظمة المستبدة، وركزت السلطات في قبضتها مرة أخرى. وفي جورجيا، وأوكرانيا، وقيرغيزستان، أعطت الاحتجاجات في أعوام ٢٠٠٣، و٢٠٠٤، و٢٠٠٥ فرصا أخرى للانتقال الديمقراطي. إلا أن ثمة مخاوف في جورجيا من تركيز السلطات في يد الرئيس وأجهزة الدولة المستبدة. وفي عام ٢٠١٠، انتخب الأوكرانيون المصابون بخيبة الأمل مرشح ما قبل الثورة. فيما عادر رئيس قيرغيزستان في فترة ما قبل الثورة إلى حكمه المستبد، قبل أن تتم الإطاحة به في ٢٠١٠.

أما عن ألبانيا، فقد أساءت إدارة الفترة الانتقالية ما بين عامي ١٩٩١ إلى ١٩٩٦، وأدى

إخفاقها في إجراء إصلاحات سليمة في القطاع الأمني إلى عجزها عن التصرف حين عصفت الاضطرابات بالبلاد في ١٩٩٧. ومنذ ذلك الحين، قدمت البلاد إصلاحات حقيقية ومهمة، إلا أن ثقافة الاستقطاب السياسي السائدة جعلت اتخاذ القرار في القضايا السياسية الرئيسية يتم بشكل أحادي، فيما اتسم التقدم على المستوى الكلي بالبطء النسبي.

وفي مولدوفا، لم تأت الفترة الانتقالية التي بدأت في عام ٢٠٠٩ بنتائج سريعة: حيث تباطأت الإصلاحات بفعل الخلافات بين الائتلافات الحاكمة، والعجز عن انتخاب رئيس للبلاد، والإخفاق في التصديق على التعديلات الدستورية. إلا أنه لا يزال من المبكر جدا تحديد ما إذا كانت عملية الانتقال في مولدوفا سوف تأتي بفائدة على المدى الطويل.

إصلاحات القطاع الأمني في ألبانيا: التحديات والإخفاقات منذ انهيار النظام الشيوعي

ماريولا كيساركو وبيسنك باكا^(٤)

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، صارت ألبانيا دولة شيوعية ديكتاتورية قائمة إلى حد كبير على أفكار ستالين. وقد شهدت الفترة ما بين ١٩٨٩ و١٩٩٢ انهيار جميع الأنظمة الشيوعية في دول وسط وجنوب غرب أوروبا، بما فيها ألبانيا. وأجريت أول انتخابات تعددية في ألبانيا في مارس ١٩٩١. أما انتخابات عام ١٩٩٢، والتي ينظر إليها عموماً على أنها أول عملية انتخابية حقيقية في البلاد، فقد حسمها الحزب الديمقراطي المعارض، ومثل انتقال البلاد سياسياً من الحكم شبه الشمولي إلى الديمقراطية التعددية تحدياً كبيراً، حيث اتسمت فترة منتصف التسعينيات، على وجه التحديد، بالفوضى.

وتعتبر الفترة ما بين ١٩٩٢ و١٩٩٧ أولى موجات الديمقراطية في ألبانيا، والتي شهدت النجاح في إحداث إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية كبرى. وكانت مؤسسات الدولة في ألبانيا تتسم بالضعف البالغ في بداية مرحلة الانتقال الديمقراطي. فقد افتقرت النخب السياسية الجديدة إلى خبرة الإدارة الفعالة للبلاد، وأثبتت في نهاية المطاف عجزها عن تأسيس هياكل جديدة، تتمتع بالكفاءة والفعالية. وصعبت العلاقات القائمة على الاستقطاب بين الأحزاب الرئيسية من التوصل إلى توافق على شكل الإصلاحات الواجب إجراؤها. وبحلول عام ١٩٩٣، تحول نظام حكم البلاد بشكل متزايد إلى الحكم السلطوي، ورجع ذلك بشكل جزئي إلى غياب فصل وتوازن السلطات. وشهدت الانتخابات في عام ١٩٩٦ انخراط الحزب الديمقراطي في عدة خروقات انتخابية.

وبعد دخول الديمقراطية إلى البلاد، صار من الضروري إحداث تغيير في القطاع الأمني والعلاقات المدنية-العسكرية. إلا أن الإصلاحات المسيسة والخادمة لأغراض حزبية أضعفت جهود إضفاء الديمقراطية والمهنية على قطاع الأمن. وقد صارت نقاط ضعف القطاع الأمني جلية في يناير من العام ١٩٩٧ حين انهارت مخططات الاستثمار الهرمي المزيفة، ودخلت البلاد في دوامة التمرد. وفي الفترة التي تلت عام ١٩٩٧، أجريت إصلاحات جادة في قطاع الأمن بشكل ناجح، وإن تم ذلك بخطى بطيئة في الأغلب.

مقدمة:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، صارت ألبانيا دولة شيوعية ديكتاتورية قائمة بشكل كبير على مبادئ ستالين. وقد شهدت الفترة ما بين ١٩٨٩ و١٩٩٢ انهيار جميع الأنظمة الشيوعية في دول وسط وجنوب غرب أوروبا، بما فيها ألبانيا، وبدءا من أواخر الثمانينيات، أصبحت الدولة أقل ميلا إلى الانعزال على صعيد علاقاتها الخارجية، وبدأت في الاندماج في منظومة الكيانات الدولية بحلول عام ١٩٩٠.

وفي العام ذاته، خرج الكثير من التظاهرات المطالبة بإصلاحات ديمقراطية. وبدأ حزب العمال الألباني (الحزب الشيوعي الألباني سابقا) في إدخال إصلاحات لتحرير الاقتصاد، وإلغاء التشريعات القمعية، والسماح بتأسيس الأحزاب السياسية.

وعقدت أول انتخابات تعددية في ألبانيا في مارس ١٩٩١. وبالرغم من فوز حزب العمال الألباني (والذي سمي فيما بعد بالحزب الاشتراكي) بأغلبية البرلمان، فإن الحزب الديمقراطي المعارض حديث الإنشاء أبلى بلاء حسنا في تلك الانتخابات. وفي أبريل ١٩٩١، قدم البرلمان قانونا أساسيا مؤقتا، يحمل اسم "قانون الأحكام الدستورية الأساسية" ليحل محل دستور ١٩٧٦، مع تعيين لجنة لوضع دستور جديد. وتم تحديد شهر مارس ١٩٩٢ كموعدا للانتخابات الجديدة.

وينظر بشكل عام إلى انتخابات ١٩٩٢ كأول عملية انتخابية حقيقية في تاريخ البلاد، وفاز فيها الحزب الديمقراطي بشكل حاسم. ومثل انتقال البلاد سياسيا من الحكم شبه الشمولي إلى الديمقراطية التعددية تحديا كبيرا، حيث اتسمت فترة منتصف التسعينيات على وجه التحديد بالفوضى.

ويستكشف التقرير تلك التحديات، مركزا على الإصلاحات في القطاع الأمني، والتي أجريت في ألبانيا على مرحلتين: ركزت المرحلة الأولى على إصلاح المؤسسات الأمنية العامة، مع التصديق على تشريع جديد وفرض تسلسل للمسئوليات، فيما ركزت المرحلة الأخرى على بناء هيكل فعالة للحكم الديمقراطي والرقابة على القطاع الأمني.

١٩٩١-١٩٩٧: الموجة الأولى لعملية الانتقال:

إبان العصر الشيوعي، تركزت السلطة في يد القيادات العليا للحزب الشيوعي؛ وهو ما

أدى لضعف شديد في مؤسسات الدولة في بداية مرحلة الانتقال الديمقراطي. وافتقرت النخبة السياسية الجديدة إلى القدرة على إدارة البلاد بشكل فعال، وأثبتت -في نهاية الأمر- عجزها عن تأسيس هياكل جديدة، تتمتع بالكفاءة والفعالية. وفيما نوقشت مسودات الدستور الجديد، استمر العمل بالقانون الأساسي المؤقت حتى ١٩٩٨، حينما تم اعتماد الدستور الحالي لألبانيا. (٥)

وفي خلال السنوات العشرين التي تلت انهيار الشيوعية، تنقلت السلطة ما بين الحزبين الديمقراطي والاشتراكي. (٦) وكانت الأحزاب السياسية هي اللاعب الأساسي على مدار العقد الأول من الفترة الانتقالية. إلا إن غياب تقاليد الفصل بين الحزب الحاكم والدولة، وما يستتبعه من غياب مؤسسات قوية ومستقلة للدولة، أدى إلى عدم خضوع الحزبين للرقابة على ممارساتهما حينما يكون أحدهما في السلطة.

وتعد الفترة ما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٧ أولى موجات الديمقراطية في ألبانيا، والتي شهدت نجاح البلاد في إجراء إصلاحات كبرى سياسية، واقتصادية، واجتماعية. وبفضل الأغلبية الساحقة التي حصل عليها الحزب الديمقراطي في البرلمان، ونظرا لضعف الحزب الاشتراكي في الفترة التي تلت انتخابات عام ١٩٩٢ مباشرة، فقد تمكن الأول من تشكيل أجندة الإصلاحات بشكل منفرد. وقام الحزب الديمقراطي بوعي كامل بإقصاء منافسه الاشتراكي من عملية الإصلاح، معتبرا إياه امتدادا لحزب العمال وأسلافه الشيوعيين.

وفي الفترة ما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٣، شرع الحزب الديمقراطي في محاسبة قادة النظام السابق، فجرت محاكمة عدد من كبار رموزه، كالرئيس السابق رامز عالييا، وزعيم الحزب الاشتراكي ورئيس الوزراء الأسبق فاتوس نانو؛ إلا أن النظام الحاكم تحول بشكل متزايد إلى الحكم السلطوي بحلول ١٩٩٣، ورجع ذلك بشكل جزئي إلى غياب فصل وتوازن السلطات، وشملت الإجراءات التي اتخذها الحزب تقييد المجال المتاح للمعارضة السياسية، وفرض رقابة على الإعلام، والتدخل في سلطات القضاء، واستعمال القوة المفرطة في محاربة الجرائم. (٧)

وجرت ثالث انتخابات تعددية في ألبانيا في مايو ويونيو ١٩٩٦، ومثلت حدثا بالغ الأهمية بالنسبة لعملية الانتقال في البلاد؛ وانخرط الحزب الديمقراطي في تلك الأثناء في عدة مخالفات انتخابية، بغية التمسك بالسلطة، مما دفع جميع الأحزاب السياسية الأخرى لسحب مرشحيها.

إصلاحات القطاع الأمني:

سهل دخول البانيا في الديموقراطية إحداث تحول في القطاع الأمني، والعلاقات المدنية العسكرية بشكل عام. إلا أن الجيش وكبرى المؤسسات الأمنية، كالشرطة والاستخبارات، ظلت معتمدة بصورة كبيرة على النخبة التي تحكم بالرغم من انهيار الشيوعية. وتمت عملية بناء المؤسسات عموماً بصورة سمحت للقوى السياسية الحاكمة بالتحكم في تلك المؤسسات، بما فيها الأمنية، وذلك بتعيين عناصرها، وتنفيذ عمليات تطهير واسعة النطاق. كما أدت الإصلاحات المسيية والمعتمدة على مصلحة حزبية لإضعاف جهود إضفاء الديمقراطية والمهنية على القطاع الأمني. وفي ذلك السياق، اتسمت الإصلاحات بالتغيير المتكرر في الاستراتيجيات والسياسات، مع الافتقار لخطط واقعية لإدارة الموارد.

إصلاحات القطاع الأمني خلال الموجة الأولى من عملية الانتقال:

خلال الموجة الأولى من عملية التحول، تركزت إصلاحات القطاع الأمني على بناء مؤسسات وهياكل جديدة، فضلاً عن فرض تسلسل في المسؤوليات؛ إلا أن تلك الإصلاحات كانت ميسية إلى حد كبير. فقد حاول الحزب الديمقراطي تطهير مؤسسات الدولة من الشيوعيين؛ كما أقصى معظم المسؤولين الأمنيين من مواقعهم - والذين افتقر بدلاؤهم للخبرة اللازمة للقيام بأدوارهم، ولكن الحزب وجد فيهم الولاء له. وكان لذلك الأسلوب أثره المباشر والسلبى على أداء المؤسسات الأمنية، والتي صارت، إلى حد كبير، أداة تستخدم ضد المعارضة السياسية، ووسيلة للضغط على كل من ينتقد الحكومة علناً. كما نجم عن ذلك المنهج تقويض الإصلاحات الهادفة لجعل المؤسسات الأمنية محايدة وقوية، مما أفقد الكثير من المواطنين ثقتهم في مصداقيتها.

واتضح ضعف القطاع الأمني في يناير عام ١٩٩٧، حيث ضاعت مدخرات آلاف المواطنين في مخطط استثمارهزمي مزيف، مما ألقى بالبلاد في دوامة التمرد. وكان صندوق النقد الدولي قد حذر في ٢٠٠٦ الحكومة الألبانية من مغبة هذه المخططات الاستثمارية، مطالباً بوقفها، إلا أن الحكومة تجاهلت المطلب مع اقتراب الانتخابات، وانهارت الاستثمارات الهرمية في يناير ١٩٩٧، وتحول السخط العام إلى تمرد اجتماعي شهد قيام المواطنين بغزو القواعد العسكرية، والاستيلاء على الأسلحة قبل أن يسيطروا على المدن الرئيسية. أعقب ذلك انهيار سلطات الدولة، وعجز الأجهزة الأمنية عن استعادة النظام، فنشرت قوات دولية متعددة الجنسيات في البلاد، ثم عقدت انتخابات جديدة في يونيو ويوليو ١٩٩٧، وحقق فيها

الحزب الاشتراكي فوزا حاسما.

إصلاحات القطاع الأمني خلال الموجة الثانية من عملية الانتقال

يمكن اعتبار الفترة التي تلت عام ١٩٩٧ بالموجة الثانية من عملية التحول في ألبانيا، ومع عودة حكومة الحزب الاشتراكي إلى السلطة، واجه الحزب عددا من التحديات، مثل إعادة النظام الاجتماعي والاقتصادي إلى طبيعته، فضلا عن استعادة سيادة القانون والثقة في مؤسسات الدولة، وكذلك متابعة الإصلاحات في إطار عمليات التكامل مع الناتو والاتحاد الأوروبي. وفي الفترة ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٠، قررت المعارضة التي يتزعمها الحزب الديمقراطي عدم التعاون مع الحكومة، مما نتج عنه بالضرورة اتخاذ الكثير من القرارات المهمة بشكل أحادي (قاطعت المعارضة عملية وضع الدستور والمناقشات التي دارت حول مسودته).

وشهدت الموجة الثانية من عملية التحول في ألبانيا إصلاحات كبرى في القطاع الأمني، توجت بانضمام البلاد إلى حلف شمال الأطلسي (ناتو) في أبريل ٢٠٠٩. وشهدت الفترة المبكرة من تلك المرحلة اعتماد النصوص القانونية الرئيسية لإصلاح القطاع الأمني. ولكن، في تكرار لأخطاء الحزب الديمقراطي في الفترة ما بين ١٩٩٢ و١٩٩٣، قام الحزب الاشتراكي بنقل موظفين من مناصبهم، وأعاد الكثيرين ممن تمت إزاحتهم خلال الموجة الأولى إلى مواقعهم السابقة، وخصوصا في قطاعي الشرطة والاستخبارات، وهو ما جلب نقدا لاذعا، وسبب الكثير من الاستياء من جانب المعارضة.

فيما ضمت التحولات والأحداث الكبرى في تلك الفترة التصديق على الدستور الجديد في أكتوبر ١٩٩٨، وتعزيز سيادة القانون، والاستجابة لأزمة إقليم كوسوفو، والتقدم في المفاوضات لدخول ألبانيا في عضوية الاتحاد الأوروبي.

دور المجتمع الدولي في إصلاح القطاع الأمني؛

لعب المجتمع الدولي دورا هاما في تعزيز وتشجيع الإصلاح في القطاع الأمني، خصوصا الولايات المتحدة (في فترة التسعينيات بالتحديد) والاتحاد الأوروبي. وأدت الحروب في يوغوسلافيا إلى خلق وتعزيز علاقات التعاون مع تحول ألبانيا إلى شريك استراتيجي للولايات المتحدة وحلف الناتو في تدخلتهما في منطقة البلقان. فمع حاجتها لحليف يعتمد عليه، ساندت

الولايات المتحدة الحزب الحاكم بلا تحفظ، وصارت ثاني أكبر دولة مانحة للدعم الاقتصادي، والسياسي، والعسكري بعد إيطاليا.^(٨) إلا أن الحزب الديمقراطي الحاكم (١٩٩٢-١٩٩٧) فسر بشكل خاطئ مساعي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتشجيع وجود حكومة قوية، فشرع في تنفيذ إصلاحات دون تشاور.

كما أسهمت الحروب في كوسوفو، واشتراك ألبانيا في عمليات الناتو لحفظ السلام في تسريع وتيرة الإصلاحات الأمنية. وأثناء تنفيذ الناتو لعملياته في كوسوفو، كانت ألبانيا أولى دول غرب البلقان التي يتم تزويدها بخطة عمل عضوية الناتو. وقد حددت خطة عمل العضوية-جنبا إلى جنب مع عملية تحقيق الاستقرار، وعلاقات حسن الجوار- أجندة الإصلاحات في القطاع الأمني، ولاحقا، اندماج ألبانيا في البناء الأوروبي الأطلسي.

وقد كان للدعم المالي والإشراف من جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة دور رئيسي في نجاح برنامج إصلاح القطاع الأمني؛ ولكن في الفترة التي تلت العام ١٩٩٧، صار الدعم الأوروبي والأمريكي لهذا البرنامج مشروطا ومنظما أكثر من ذي قبل، وعملت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كوسطاء بين الأحزاب السياسية الرئيسية؛ إلا أن ذلك الدعم الدولي لاقى انتقادات لتجاهل الاحتياجات المحلية (على سبيل المثال، وأثناء عملية وضع الدستور وترتيب الأولويات، لم يأخذ في الاعتبار بشكل كافٍ احتياجات وإمكانيات الدولة، مما جعل التنفيذ أمرا صعبا).^(٩)

إصلاح منظومة الدفاع:

حتى انهيار الشيوعية، استغل الجيش داخليا في الدفاع عن النظام الشمولي في مواجهة التحديات، وعمل الجيش تحت سيطرة شاملة من الحزب الشيوعي. وأدى هذا لتراجع شديد في المهنية وزوال أي إحساس بهوية الجيش كمؤسسة.^(١٠)

خلال السنوات الأولى من عملية التحول، وضعت الحكومة خططها بنية الحفاظ على بناء الدولة، واستمرار المسؤولين الأمنيين في مناصبهم، وخصوصا في الفرق العسكرية الكبيرة، رغم ضخامة حجم ذلك القطاع.^(١١)

ومع ذلك، تم تقليص أعداد الجند خلال فترة التسعينيات، وجرت عملية إعادة هيكلة، مما أدى لإغلاق مواقع عسكرية تماما أو جزئيا، مع إعادة توزيع الوحدات العسكرية. وما بين ١٩٩٢ و١٩٩٤، تم تسريح أكثر من ١٧٠٠٠ ضابط وجندي، منهم ٩٥٠٠ أخرجوا من

الخدمة بين ١٩٩٢ و ١٩٩٥ . وقد أدت تلك الإجراءات بشكل ملحوظ إلى التقليل من جاذبية العسكرية كوظيفة في أعين الشباب. (١٢) وكان من أكبر نقائص عملية الإصلاح عدم تنفيذ برامج لإعادة ضم العسكريين السابقين ، والذين لم يتلقوا أي دعم من الدولة. (١٣)

وعلى الرغم من الدعم الذي وفره الناتو ، فقد اتسم التقدم في عملية صرف والتخلص من الأسلحة والذخائر الزائدة ، والتي صنعت خلال الحرب الباردة ، بالبطء . وأدى ذلك إلى وقوع كثير من تلك الاسلحة في أيدي المدنيين أثناء التمرد الذي شهدته البلاد في أوائل عام ١٩٩٧ . وحول ذلك الوضع الاضطرابات المدنية إلى حالة طوارئ ، مما أدى لتمدد الأزمة ، وتأخير استعادة مؤسسات الدولة . وبعد أحداث ١٩٩٧ ، تم وضع برنامج جديد لتدمير مخزون الأسلحة ، إلا أنه سار هو الآخر بخطى بطيئة إلى حد ما ، كما أدى إلى خسائر في الأرواح عندما انفجر مستودع للأسلحة في مارس ٢٠٠٨^(١٤) ، وهي الكارثة التي ألفت الضوء على فساد المؤسسات العسكرية ، والافتقار للسيطرة المدنية ، والرقابة على القطاع الدفاعي . (١٥)

إصلاح أجهزة الشرطة والاستخبارات: من سيطرة الدولة إلى المجتمع:

إستخدمت أجهزة الشرطة والاستخبارات في ظل الأنظمة الشمولية للسيطرة على المجتمع عبر التخويف ، فبينما تشكلت الإصلاحات في كلا القطاعين في ضوء الإرث الذي خلفته الشيوعية ، لم تقدم أية مبادرات إصلاحية كبرى في بداية التسعينيات .

وخلال الموجة الأولى من عملية التحول ، خضعت أعمال الشرطة والاستخبارات لنفوذ سياسي قوي . وحتى عام ١٩٩٨ ، اعتبرت الشرطة فرعاً من فروع الجيش ، ولم تأت الإصلاحات بنتائج بعيدة المدى . وفي أحيان كثيرة ، كان حزب المعارضة ، أيا كان ، يتهم الحزب الحاكم باستخدام أجهزة الشرطة والاستخبارات ضد معارضي السياسيين ، ولم تكن مدعاة للدهشة أن تنال أجهزة الاستخبارات الانتقادات ، فيما هوجمت أجهزة الشرطة لممارستها الضغوط في الانتخابات ، ومقابلة التظاهرات الموالية للمعارضة بالقوة المفرطة .

وقد سبب اعتبار الاستخبارات والشرطة والجيش كـ«القوات المسلحة» مشكلات كبيرة خلال أحداث ١٩٩٧ ، حيث وضع الجيش تحت إمرة الاستخبارات التي أخذت في توجيه عمليات الجيش لقمع التمرد في جنوب البلاد .

وقد مثل ذلك سابقة خطيرة^(١٦) ، وأثرت ممارسات تلك الأجهزة سلباً على سمعتها بين المواطنين . ومع تفكك جهاز الشرطة إبان الأزمة ، وبعد انتخابات ١٩٩٧ مباشرة ، صارت

أولوية لدى الحكومة أن تجري الإصلاحات في هذا الجهاز بسبل أكثر فعالية. ونص دستور عام ١٩٩٨ على إخضاع أجهزة الاستخبارات والشرطة لسلطة مدنية، وتم تغيير مسمى جهاز الاستخبارات الوطنية إلى جهاز الاستخبارات الألبانية في عام ١٩٩٨، وبدأت عملية إعادة هيكلته منذ حينها.

وكانت أولى وكبرى الخطوات التي اتخذت في سبيل إصلاح جهاز الشرطة هي تأسيس وحدة الشرطة الاستشارية متعددة الجنسيات من جانب اتحاد غرب أوروبا (EPAM)، واستمر تفويضها، والتي عملت على تدريب الشرطة الألبانية ومساعدتها في حفظ النظام، حتى ٢٠٠١. وهدفت الإصلاحات في قطاع الشرطة إلى التعزيز من قيم الديمقراطية في الخدمة، وإطلاق أنشطة شرطة المجتمع، والتغلب على فجوة الثقة بين المدنيين ورجال البوليس^(١٧). ولكن، وكما هو الحال في سائر القطاعات الأمنية، سارت وتيرة الإصلاح في جهاز الشرطة ببطء؛ فحجم قوات الشرطة كان لا يزال في حاجة إلى تقليصه من أجل تطوير كفاءتها، وتوفير موارد كافية لتحسين ظروف العمل ورفع المرتبات. كما برزت مشاكل أخرى كالحاجة إلى التطوير في عملية انتقاء عناصر الشرطة، وجودة أداؤها، وتدريبها، وخصوصاً فيما يتعلق بجزئية احترام حقوق الإنسان.

استنتاجات:

لعب ميراث الشيوعية دوراً مهماً في التوجه الحكومي لإصلاح قطاع الأمن في ألبانيا؛ فالتوجهات السلطوية للحكومة خلال المراحل الأولية للتحول الديمقراطي، وبيئة الاستقطاب السياسي، وغياب التنسيق والتشاور والاتفاق حول الإصلاحات الأساسية أدت إلى زيادة الصعوبات أمام تلك العملية المعقدة. في السنوات الأولى كانت تلبى التغييرات المطروحة حاجات المدى القصير للحكام الجدد، وبالتحديد تقوية قبضتهم على السلطة وتهميش النظام السابق. كما كان هناك غياب لرؤية واضحة عن ماهية التغييرات المطلوبة على المدى الطويل، والفشل في تحديد العوائق والصعوبات المحتملة لتنفيذ السياسات.

بشكل عام، كانت الإصلاحات تطلق وتدعم فقط من جانب الحزب الحاكم، مع تجاهل أو منع المعارضة من الحوار حول تلك الإصلاحات. وتسبب تنقل السلطة بين الحزبين الديمقراطي والاشتراكي، مع ميل كلاهما لتعيين موالئهم في المناصب العليا في أجهزة الأمن، في تأخير تنفيذ الإصلاحات.

قصة إخفاق: الطريق إلى سلاية الباتريمونياوية الجديدة (msilainomirtapoeN) في أذربيجان

صامويل لوزاك^(١٨)

حصلت أذربيجان - وهي جمهورية سوفيتية سابقة في جنوب القوقاز - على الاستقلال في ١٨ أكتوبر ١٩٩١. وقبل شهر من ذلك التاريخ، أعيد انتخاب رئيس الجمهورية السوفيتية أياز موتالييوف رئيساً لأذربيجان في انتخابات ذات مرشح وحيد. وقد أشعل الصراع بإقليم ناجورنو كاراباخ الانفصالي احتجاجات شعبية أدت إلى استقالة موتالييوف في مارس ١٩٩٢، وتولت السلطة من بعده الجبهة الشعبية، والتي برزت إبان فترة البيروسترويك. وقد قوت الجبهة سيطرتها على السلطة، وفي يونيو ١٩٩٢، صار زعيمها أبو الفاس الشيبلي أول رئيس (والوحيد) لأذربيجان الذي يتم انتخابه بشكل ديمقراطي. إلا أن شرعية النظام الحاكم قوضت بفعل الإخفاقات العسكرية، وضعف الحالة الاقتصادية، وارتفاع مستويات الفساد، وأسلوب الحكم الأوتوقراطي، والعجز عن كسب تأييد كبرى القوى الإقليمية. وقد تسببت عودة حيدر علييف الزعيم السياسي لأذربيجان في يونيو ١٩٩٣ في توقف الزخم الديمقراطي والتأسيس لنظام "باتريمونياوي" جديد وخلافة سياسية توريثية. وبعد وفاة علييف في ٢٠٠٣، خلفه في الحكم ولده إلهام.

مقدمة:

بعد سقوط سور برلين في ١٩٨٩، وانحيار الاتحاد السوفيتي في ١٩٩١، زادت الآمال بأن تتمكن أوروبا الشرقية من التطلع لمستقبل من الديمقراطية. إلا أن التحول إلى اقتصاديات السوق والليبرالية السياسية أثبتا فشلها في مرحلة ما بعد السوفييت. ففي عام ١٩٩٧، قال حيدر علييف، ثالث رؤساء أذربيجان بعد الاستقلال: «بعض الناس يعتقدون أننا لا بد أن ننجح في بناء الديمقراطية في وقت موجز، ولكن ذلك مستحيل. فأذربيجان دولة شابة والديمقراطية تعد بالنسبة إليها مفهوماً جديداً. الديمقراطية ليست كتفاحة تشتريها من السوق وتذهب بها إلى البيت». ولا تزال أذربيجان مع ذلك في حاجة لأن تخطو خطى كبيرة تجاه الحكم الديمقراطي، فقد استبدلت القمع السوفيتي بحكم سلاي سلطوي.

وتركز تلك الدراسة على الفترة ما بين مارس ١٩٩٢ ويونيو ١٩٩٣، حيث أعقبت الاحتجاجات الشعبية قيام قادة العصر السوفييتي-الذين احتفظوا بمناصبهم السياسية بعد الاستقلال- بالتنحي، وتسليم السلطة إلى الجبهة الشعبية، مما منح منفذا للحصول على «فرصة ديمقراطية».

الحروب، والفساد، والإصرار على الشرعية الدستورية:

في ١٩٨٨، بدأ الصراع المسلح بين العرقيات الأرمنية الانفصالية والأذريين حول وضع إقليم ناجورنو كاراباخ، وتصاعد النزاع مع تفكك الاتحاد السوفييتي في أواخر ١٩٩١. فيما أدت الهزائم العسكرية اللاحقة في أوائل ١٩٩٢ لاحتجاجات شعبية ضد القادة السياسيين في أذربيجان، وكان معظم هؤلاء هم الأشخاص أنفسهم الذين حكموا البلاد إبان الحقبة الشيوعية. وفي مارس من العام ١٩٩٢، وفي انقلاب شعبي سلمي إلى حد كبير، استقال الرئيس موتالييوف من منصبه. وفي مايو، تصدت الجبهة الشعبية لمحاولة من جانب الموالين للرئيس موتالييوف لاستعادة السلطة، ونصبت نفسها حكومة لأذربيجان. وفيما كانت انتفاضة مارس- مايو ١٩٩٢ من الناحية الظاهرية رد فعل للإخفاقات العسكرية، إلا أنها عكست كذلك رغبة الأذريين في طي الصفحة السوفييتية.

وفي يونيو ١٩٩٢، انتخب أبو الفاس الشيبلي رئيسا في انتخابات اعتبرت ذات مصداقية، ولكن متسارعة في الوقت ذاته. ويظل الشيبلي الرئيس الوحيد في تاريخ أذربيجان الذي تبنى إصلاحات ديمقراطية، وانتخب بشكل نزيه. ولكن على مدار الاثني عشر شهرا التالية، عجز كل من الشيبلي والجبهة عن التغلب على أربعة تحديات رئيسية، مما أدى إلى الإطاحة بالنظام في يونيو ١٩٩٣.

أولا، بالرغم من اعتقاد الشيبلي بأن الخطأ الأكبر لموتالييوف كان هو الالتفاف الدائم على الدستور السوفييتي لعام ١٩٧٨، إلا أنه لم يسع لوضع دستور جديد، مؤمنا بأنه رغم النقص التي يشملها الدستور، فإن بلاده في حاجة لتركيز طاقتها في الحملة العسكرية، وتعزيز مكاسب القوى السياسية الديمقراطية.^(١٩) كما أن قرار الشيبلي بتعيين- بدلا من انتخاب- هيئة تشريعية جديدة، يعكس رؤيته المناصرة للشرعية الدستورية. وعلى الرغم من صفاء نيته، فإن عدم قدرة الجبهة الشعبية على النأي بنفسها عن الممارسات الأوتوقراطية قلل من فرص نجاح الانتقال الديمقراطي.

ثانياً، وعلى الرغم من قيام الجبهة الشعبية بهجوم مضاد في يونيو ١٩٩٢، فإنها عجزت عن تبديل الوضع العسكري في ناجورنو كاراباخ. فقد كانت النجاحات العسكرية تعتمد على قادة الحرب الأذريين الذين أداروا جيوشهم الخاصة. ولكن ما إن انسحب هؤلاء من الخطوط الأمامية، صار الجيش الإذربيجاني ضعيفا بحيث لا يقوى على مقاومة القوات الأرمينية. ومرة أخرى، فقدت أذربيجان المزيد من الأرض، وشرع العامة في الاحتجاج على الإخفاقات العسكرية الجديدة. فيما واجهت الجبهة الشعبية تحدياً آخر خطيراً، تمثل في الوحدات العسكرية غير التابعة للدولة. ففي يونيو ٢٠٠٣، قام القائد الميليشياوي البارز سورات هوسينوف بانقلاب في مدينة جانجا، ملحفا الهزيمة بالحرس الجمهوري. وآلت التطورات في النهاية إلى سقوط حكومة الجبهة الشعبية.

ثالثاً، تسببت حرب كاراباخ في انهيار الاقتصاد الذي كان قد ضعف بالفعل جراء انهيار الاتحاد السوفييتي. وقد كانت أذربيجان إبان الحقبة السوفييتية معروفة بكونها واحدة من أكثر دول الاتحاد السوفييتي فساداً. وقد زاد «اقتصاد فترة الحروب» من الفساد المستشري أساساً، والذي أضعف بدوره من جهود فرض الاستقرار ودفع النمو الاقتصادي.

رابعاً، لم ينجح الشيبلي في الفوز بدعم القوى الإقليمية الكبرى، على الأخص تركيا وروسيا. وفيما رحبت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالديمقراطية الناشئة في أذربيجان، أبدت كل من أنقرة وموسكو تخوفهما من السياسات الخارجية للجبهة الشعبية. وبالتحديد، تسببت مواقف الشيبلي الوطنية في استعداد روسيا، فيما رأت تركيا أنها قد تتسبب في ضرب الاستقرار في المنطقة، كما تسببت مواقف الشيبلي القومية في منع تلك القوى المهيمنة من تشديد قبضتها على جنوب القوقاز. لذا، فقد خسر الشيبلي دعم أكبر حليفين تقليديين له.

ومع وجود تهديد بانقلاب من جانب قادة القوات الميليشيات، وانهيار الاقتصاد، والإخفاقات العسكرية في حرب ناجورنو كاراباخ، صار الطريق ممهداً أمام حيدر علييف للعودة إلى السلطة. كان علييف قد سبق له تولي مناصب رفيعة في أذربيجان، مثل رئاسة جهاز الكي جي بي في أذربيجان، والأمين العام الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي بأذربيجان، وكذا نائب رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي. وفي عام ١٩٩٣، صار علييف رئيساً لبرلمان ناختشيفان، وهي مدينة أذرية معزولة تقع بين تركيا وأرمينيا. وحمل حكم علييف صورة الاستقرار والقيادة القوية، وكملاداً أخيراً من الأزمة، دعا الشيبلي علييف للتفاوض مع قادة الميليشيات. وبعد هروب الشيبلي، انتخب الكثير من مناصري الشيبلي في

الهيئة التشريعية علييف رئيسا للجمعية الوطنية، ومنحوه بذلك سلطات رئاسية فعلية. وفي أغسطس عام ١٩٩٣، تم تنحية الشيبني من الرئاسة بشكل رسمي، وبعدها انتخب علييف رئيسا في أكتوبر بحصوله على ٩٩٪ من الأصوات؛ كنتيجة رسمية للانتخابات التي شهدت نسبة مشاركة وصلت إلى ٩٧٪.

كان أمام علييف وقتئذٍ خياران، إما السعي لتطوير الإصلاحات التي بدأها سلفه، وإما استنساخ السياسات الأوتوقراطية نفسها التي خدمت مصالحه بنجاح في السبعينيات. وعلى الرغم من تبني علييف خطاباً من المصطلحات الديمقراطية نفسها، فإنه قام بتعزيز قاعدة حكمه بتأسيس نظام «باتريمونالي» جديد اعتمد فيه على الصلات العشائرية والنخب، مع العودة إلى أسلوب حكم استبدادي نجم عنه بشكل مباشر وقف الزخم الديمقراطي الذي نشأ بين ١٩٩١ و١٩٩٣.

ضعف المؤسسات وقوة الشبكات غير الرسمية:

تميز عصر علييف بسمتين رئيسيتين: قوة الشبكات غير الرسمية، وضعف مؤسسات الدولة. فمن يونيو إلى أكتوبر ١٩٩٣، وبصفته «رئيسا للجمعية الوطنية لجمهورية أذربيجان، ومجدد السلطات غير العادية لرئيس الجمهورية»، شهد علييف تنازل الجمعية الوطنية عن كثير من سلطاتها. كان من المفترض للجمعية الوطنية إبان حكم الجبهة الشعبية أن تكون قلب ديمقراطية أذربيجان الجديدة، ولكن مع تحولها إلى التصديق الأعمى على سياسات علييف، رسمت الجمعية مصيرها بنفسها. وما إن دبر علييف انتخابه رئيسا، قام بتوزيع المناصب الوزارية والبرلمانية على العشائر والنخب لكسب تأييدهم وتمكينهم من تأسيس شبكات الفساد الخاصة بهم. كما شدد علييف من قبضته على وزارات الداخلية، والدفاع، والاستخبارات. وقد دفعته الانقلابات العسكرية الفاشلة التي نفذت في أكتوبر ١٩٩٤ ومارس ١٩٩٥ إلى اتخاذ تدابير جديدة لإضعاف القوات المسلحة.

وقد وضع علييف دستور ١٩٩٥، والذي تم الاستفتاء عليه، ل حاجته إلى مكافأة العشائر والنخب التي ساعدته على الوصول إلى منصب الرئاسة. وجعل دستور ١٩٩٥ عملية صنع القرار السياسي متركزة في يد الرئيس، بما يضعف من دور البرلمان والحكومة. فيما وزعت الحقائق الوزارية تبعاً للمصالح الشخصية لا الكفاءة. وباستغلال موارد الدولة، صارت أي نخبة قادرة على تأمين وإدارة شبكة محاسبيها، محققة الفائدة لأتباعها لا للدولة. وقد أعاق

تلك السياسة أي جهود فعالة لبناء الدولة، مما أدى إلى قيام دولة «نيوباتريمونياوية».

وقد عززت طفرة الغاز والنفط التي حظيت بها البلاد فجأة في أواخر التسعينيات من وضع النخب. فمع ضعف مؤسسات الدولة، لم تبذل جهود كافية لضمان الاستغلال الدائم لموارد النفط لصالح الأذريين العاديين على المدى البعيد. بدلا من ذلك، استغلت تلك النخب أموال النفط لإثراء نفسها وتمويل شبكات محسوبيها، مثلا عن طريق توجيه المخصصات الاجتماعية لتلبية مطالب عملائها، أو إزالة أي شعور بعدم الرضا لديهم. ومع تمتع الطبقة الحاكمة بمثل تلك السلطات، لم يعد لديها أي حافز لتطوير السلطة التشريعية أو أسلوب الحكم، أو ضمان نمو اقتصادي بعيد المدى. وصار الإنفاق الاجتماعي هو الهدف الأساسي لتلك الثروة النفطية، مما أضعف التنوع الاقتصادي.

وقد مثلت عودة عليليف إلى بؤرة المشهد السياسي نهاية عملية الانتقال الديمقراطي في أذربيجان؛ فمع خوض الحرب ضد أرمينيا حتى ١٩٩٤، وانهايار الاقتصاد، قتلت الحماسة الديمقراطية التي نشأت مع انتخاب الشيبلي، وانصرفت أنظار المواطنين عن الحاجة إلى الإصلاح السياسي. وقد كان الهدف من وراء إنشاء دولة المحسوبية هو إرضاء النخب الأوليغارشية، مما ضمن بقاء النظام ومنع أية انقلابات. وأدت العودة إلى الحكم الأتوقراطي إلى وضع الإصلاحيين تحت السيطرة. ومع تدفق عوائد النفط على ميزانية الدولة، كان الوقت قد فات بالفعل لتغيير النظام «النيوباتريمونيالي» المترسخ.

فرص ضائعة:

وبتحليل ذلك التاريخ يمكن تحديد عدد من الأخطاء الرئيسية التي وقعت فيها حكومة الشيبلي.

أولا، مع عجز الدولة عن التعامل مع اللاعبين السياسيين ذوي القوة العسكرية الذين يتحركون داخل حدودها، كان لزاما على الشيبلي الإسراع ببناء المؤسسات، بما يشمل اتخاذ تدابير لتقوية الجيش وإصلاحه. فقد كان اعتماد الشيبلي على البرلمانين وحدهم يعني أنه واقع تحت رحمة طموحاتهم وتصرفاتهم، مما أدى في النهاية إلى الإطاحة به.

ثانيا، توجب على الشيبلي أن يقاطع بشكل حاسم العادات الأتوقراطية لأذربيجان، مع وضع جدول زمني لكتابة دستور جديد قائم على المبادئ الديمقراطية، ثم إجراء انتخابات برلمانية. فقد كان من شأن ذلك أن يعزز من شرعية نظام الجبهة الشعبية، والتي تبخرت بفعل

الإخفاقات العسكرية في أوائل ١٩٩٣ .

ثالثاً، تعين على الشيبلي أن يدرك أهمية عدم استعداد جيران أذربيجان الأقوياء . فبينما رحبت أنقرة بشكل عام بتأكيد الجبهة على هويتها التركية، أدت علاقات الجبهة السيئة بموسكو إلى تأييد الأخيرة لخصومها الرئيسيين وعودة حيدر علييف إلى السلطة في يونيو ١٩٩٣ .

رابعاً، كان ينبغي على الشيبلي أن يوقع انفاقيات النفط ما إن صارت جاهزة في ربيع ١٩٩٣، فقد كان لذلك أن يوفر الموارد المالية التي كان يحتاج إليها الاقتصاد المنهار بشكل ملح، وضمان مستقبل مشرق . وأدى تغيير شكل المفاوضات النفطية في اللحظات الأخيرة إلى تأخير التوقيع، وزيادة مخاوف مجتمع الشركات الدولي .

خلاصة:

يتعلق فشل الانتقال السياسي في أذربيجان إلى حد كبير بفقدان الجبهة الشعبية لشرعيتها . وبشكل متناقض، بدا حيدر علييف، المعروف بحكمه السلطوي، لكثير من الأذريين على أنه يتمتع بشعبية أكبر من أبي الفاس الشيبلي، الزعيم المنتخب بشكل ديمقراطي . وتتمثل الأخطاء الأساسية للجبهة الشعبية في الإعراض عن وضع دستور جديد حتى وقت لاحق، والاعتماد الزائد على المناصرين، وإخفاق الشيبلي في اكتساب دعم واسع النطاق عبر قطاعات المجتمع الأذربيجاني (وخصوصاً النخبة)، فضلاً عن العشوائية وعدم الانتظام التي اتسمت بها السياسة الخارجية للجبهة الشعبية، والتي تسببت في نفور روسيا، وظهور تحفظات لتركيا والولايات المتحدة على دعمهما للنظام الحاكم .

وعلى الرغم من ذلك المنهج السلطوي والاعتماد على المحسوبية من جانب علييف، فإن الأخير نجح في إضفاء الشرعية على حكمه داخل وخارج البلاد . وكان لتوفر عوائد النفط الفضل بشكل جزئي في قدرة علييف على تخصيص موارد مالية لضمان قيام شبكاته الزبونية بتوفير احتياجات الناس، بما يعزز من وضعه ومكانة نخبته .

بيد أن الاعتماد على تلك الشبكات بدلاً من وجود مؤسسات دولة قوية كان مساراً خطيراً؛ فعلى الرغم من أن ذلك النظام قد يكون ناجحاً على المدى القصير، فإنه يؤدي على المدى البعيد إلى زيادة التضخم، واتخاذ الفساد إطاراً مؤسسياً، وسوء توزيع الموارد المالية بما يعوق تنمية سائر قطاعات الاقتصاد، ويصبح بقاء النظام الحاكم واستقرار الدولة مهددين .

عملية الانتقال السياسي في بيلاروسيا.. ما بين الشمولية السوفيتية والسلطوية السوفيتية الجديدة

أندريه ياهوراو^(٢٠)

حصلت بيلاروسيا على استقلالها في ١٩٩١ في الوقت الذي بدأ فيه الاتحاد السوفيتي في الانهيار. ولم يكن هناك في ذلك الوقت إجماع على النظام السياسي للبلاد وتوجهاتها الجيوسياسية في المستقبل. ورغم احتفاظ الحرس الشيوعي القديم بأغلبية البرلمان، فإن الجماعات المدافعة عن الديمقراطية والوطنية اتسمت بالنشاط والجرأة في التعبير عن الرأي، فوفرت بديلا للعمل السياسي الخاضع للسلطات. إلا أن بيلاروسيا عانت من سلسلة من الأزمات الهيكلية، جاهدت لحلها لأسباب عدة.

ففي أواخر ١٩٩١ وأوائل ١٩٩٢، حققت مجموعة البرلمانيين الوطنيين المناصرين للديمقراطية عددا من الانتصارات السياسية، بما فيها ترشيح رئيس البرلمان، والذي عمل كرئيس صوري للدولة. إلا أن أزمات السلطة والحكومة لم تحل، وعجز دعاة الديمقراطية عن الدفع لإجراء انتخابات جديدة أو إحداث إصلاحات للبرلمان في الفترة التي حظوا فيها بزخم سياسي. وبحلول عام ١٩٩٤، كانت مجموعة البرلمانيين الشيوعيين الجدد المحافظين قد استعادت زمام المبادرة، وتمكنت من الدفع باتجاه تبني اعتماد دستور جديد كان في صميمه منح سلطات رئاسية أقوى.

في عام ١٩٩٤، بدأت أزمة اقتصادية في البروز، وكانت شديدة لدرجة أن أثرت على أسلوب حياة المواطنين العاديين. وجرت أول انتخابات رئاسية في البلاد في العام ذاته، وسجل فيها البرلمان ذو السياسات الشعبوية، أليكساندر لوكاشينكو، فوزا حاسما، متبنيا برنامجا سياسيا قائما على مكافحة الفساد والمبادئ السوفيتية الجديدة. وسارع لوكاشينكو بوضع مؤسسات الدولة تحت سيطرته قبل عقد الانتخابات البرلمانية في ١٩٩٥، وظل محكما قبضة نظامه الأوتوقراطي منذ ذلك الحين.

مقدمة:

أدى انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي ما بين ١٩٨٩ و ١٩٩١ إلى إثارة أسئلة أساسية في الدول حديثة الاستقلال، فيما يتصل بتوجهاتها الجيوسياسية، والنظام السياسي الذي

سيتم اختياره. وحددت الإجابات على تلك الأسئلة عمليات الانتقال التي مرت بها خمس عشرة دولة في الحقبة ما بعد السوفييتية. وقد استطاعت دول وسط أوروبا وبحر البلطيق (ليتوانيا، ولاتفيا، وإستونيا) بحلول أواخر التسعينيات أن تبني مؤسسات ديمقراطية إلى حد ما، بينما أنتجت عدة دول سوفييتية سابقة عددا من النظم السياسية المتنوعة ما بين شبه ديمقراطية غير مستقرة، وسلطوية مستقرة. فيما ضمت الفئة الثانية من تلك الدول جمهورية بيلاروسيا، حيث، وبعد فترة قصيرة من الحكم الديمقراطي المضطرب، بدأ أول الرؤساء المنتخبين أليساندر لوكاشينكو في بناء حكم أوتوقراطي.

وتستكشف تلك الدراسة الأحداث التي جرت خلال السنوات الأولى من استقلال بيلاروسيا (١٩٩٠-١٩٩٦). وتسعى للإجابة عن تساؤل: ما الذي منع بيلاروسيا من أن تسلك نهج جيرانها في منطقة بحر البلطيق؟ وكيف حافظ النظام المستبد على بقائه أكثر من ١٦ عاما؟

البداية: استقلال غير متوقع:

حينما شرع ميخائيل جورباتشوف في تطبيق برنامج البروسترويكا، كانت بيلاروسيا من أكثر جمهوريات الاتحاد السوفييتي تقدما على الصعيد الاقتصادي^(٢١) وتمتعت بيلاروسيا بمقومات الدخول في عملية انتقال جيدة نظرا لقوة اقتصادها، وصغر مساحتها، وتعداد سكانها القليل نسبيا^(٢٢) وانسجام بنيتها الوطنية. ولكن في أواخر الثمانينيات، صارت نخبة الحزب الشيوعي والنومنكلاتورا (الطبقة المتميزة) شديدي الولاء للحكومة المركزية في موسكو. فيما كان معظم المواطنين العاديين غير المتأثرين بالأزمات الاقتصادية والصراع الداخلي مؤيدين للوضع السوفييتي القائم. وبالفعل، صوت ٨٢,٧ في المائة من المواطنين على بقاء الاتحاد السوفييتي في الاستفتاء الوحيد الذي أجرته دول الاتحاد.^(٢٤) وبالنسبة لغالبية مواطني بيلاروسيا، كان استقلال البلاد في أغسطس ١٩٩١ بمثابة النتيجة غير المرجوة لتفكك الاتحاد السوفييتي، لا كثمرة لجهوداتهم الواعية.

ملاحظات إيعازية: الأزمة الهيكلية:

تشرح نظرية الأزمة المنظومية بصورة جيدة عمليات الانتقال التي مرت بها دول منطقة ما بعد الحقبة السوفييتية. كما تشرح السبب الذي مكن الأنظمة المستبدة من أن تعيد تأسيس

نفسها في بعض من الدول، كما هو الحال في بيلاروسيا.

وقد تمكنت الدول السوفييتية السابقة الأفضل تعاملًا مع موجات الأزمات الهيكلية من بناء مؤسسات مستقرة بشكل أسرع، مما ساعدها على وضع نظام قريب من الحكم الديمقراطي. أما في الدول التي فشلت في حل تلك الأزمات في الوقت الملائم، فقد بدأت المؤسسات في محاولة الركوب على بعضها البعض، مما حدا بالبلاد في النهاية إلى انتهاج حكم سلطوي، وإن اتسم بالحسم، مما قضى على فرص الانتقال الديمقراطي، على الأقل، في المدين الطويل والمتوسط. وقد برز هذا الوضع في بيلاروسيا.

الأزمة الأيديولوجية: غياب رضا العامة:

صدر إعلان السيادة في بيلاروسيا في ٢٧ يوليو ١٩٩٠، ولكن البلاد لم تحظ بالاستقلال الفعلي إلا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في ديسمبر ١٩٩١. وكان أول خيار يتعين على البيلاروسيين تقريره هو إما التمسك بالاشتراكية وتوجهات الدول الشرقية، وإما إجراء إصلاحات سوقية، واتباع نهج الديمقراطيات الغربية. وقد تزامن وصول الأزمة الأيديولوجية إلى ذروتها مع محاولة الانقلاب التي شهدتها الاتحاد السوفييتي في أغسطس ١٩٩١.

بالنسبة لجيران بيلاروسيا الشماليين والغربيين (بولندا ودول بحر البلطيق) كان الاتحاد الأوروبي والديمقراطية هما الخيارين التاريخيين الطبيعيين، ولكن بالنسبة إلى الكثير من البيلاروسيين ظل نطاق الاتحاد السوفييتي السابق هو المرجعية الجيوسياسية الرئيسية. وبالفعل، رحبت حكومة بيلاروسيا وكثير من مواطنيها بتشكيل اتحاد الدول المستقلة؛ كسبيل لاسترجاع الاتحاد السوفييتي المنهار بشكل جزئي. وأعلنت بيلاروسيا الحاصلة حديثًا على استقلالها عن حيادها تجاه بلدان الشرق والغرب، ولكن هذا كان يعني، عمليًا، تجنب البلاد الإجابة عن السؤال الملح، والذي عجزت النخب السياسية الفعلية عن الرد عليه بشكل واف خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٤.

وثمة أسباب عدة جعلت بيلاروسيا تناضل من أجل التغلب على الأزمة الأيديولوجية. أولاً، في عام ١٩٩١، كانت بيلاروسيا من أكثر جمهوريات الاتحاد السوفييتي تقدماً وازدهاراً. ثانياً، كان الإصلاحيون معظمهم ينتمون للحركة الوطنية لبيلاروسيا. وفيما لعبت الحركات الوطنية (أشير إليها أغلب الوقت بالجبهات الوطنية) أدواراً مهمة في عمليات

الانتقال السياسي في القطاع الغربي من الاتحاد السوفييتي، عبر ربط قضايا الاستقلال وبعث الوطنية بمسألة معاداة الشيوعية والديمقراطية، كان الحس الوطني في بيلاروسيا ضعيفا للغاية، ولا يوفر الزخم الضروري لعمليات بناء الديمقراطية.^(٢٥) ثالثا، انفقرت النخب الفكرية إلى خطط واضحة ومتماسكة لتنمية بيلاروسيا كدولة مستقلة. وبين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠، تركزت النقاشات على نماذج متنوعة للاستقلال الاقتصادي لبيلاروسيا وفق حدود الاتحاد السوفييتي، دون أن تمس الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية التي تحتاجها بيلاروسيا لتصبح دولة مستقلة قابلة للنمو.

ومع الحيرة الأيديولوجية، وغياب الإجماع السياسي والعام، عجزت بيلاروسيا عن بناء مؤسسات دولة ديمقراطية، أو تبني إصلاحات دستورية وقانونية، أو إعادة هيكلة اقتصادها (إصلاحات خاصة بالسوق أو العملة)، أو إزاحة الحرس الشيوعي القديم عن مواقعهم السياسية، أو إجراء إصلاحات في أجهزة الأمن والاستخبارات. ولم تجر النقاشات حول الإصلاحات الدستورية أو الاختيار بين النظامين السياسي والبرلماني سوى في عام ١٩٩٣. بالتالي، لم تكن مناقشة القرارات حول بناء الدولة الجديدة تتم على المستوى الأيديولوجي، بقدر ما كانت تجري في سياق صراع السلطة بين طبقة النomenكلاتورا السوفييتية السابقة، بقيادة رئيس الوزراء السابق فياتشسلاف كيبنتش، والحركة الداعمة للديمقراطية في البرلمان، بقيادة رئيسه سنانستاو شوشكيفيتش.

من أزمة السلطة إلى أزمة الحكومة: طبقة النomenكلاتورا في مواجهة الديمقراطيين:

وقد غذت الأزمة الأيديولوجية الأزمة اللاحقة التي أملت ببيلاروسيا. وصارت المسألة الرئيسية تتمثل فيمن ينبغي أن يتولى مسؤولية قيادة البلاد عبر المسار الذي اختاره الشعب. ولم تتسبب الحيرة حيال الأيديولوجيا والتوجهات الجيوسياسية في بيلاروسيا في تغيير تركيبة النخبة الحاكمة. وعلى عكس دول شيوعية سابقة أدارت فيها حكومات الوحدة الوطنية البلاد لحين إجراء انتخابات تعددية، ظلت طبقة النomenكلاتورا تعطي السلطة التنفيذية في بيلاروسيا.^(٢٦) وبين ١٩٩٠ و١٩٩٢، صار البرلمان البيلاروسي محور الصراع على السلطة.

وخلال عام ١٩٩٠، عقدت جميع الجمهوريات انتخابات برلمانية، وسمحت بعض الجمهوريات للمرشحين غير الشيوعيين بالاشتراك، وفي خمس من تلك الدول، فازت

الحركات الوطنية و/أو الديمقراطية بأغلبية البرلمان^(٢٧)، بينما حققت نتائج جيدة نسبيا في دول أخرى^(٢٨). ولم يحقق غير الشيوعيين في بيلاروسيا سوى ١٤ في المائة من المقاعد البرلمانية. وفيما ضمت الجبهة الشعبية البيلاروسية ٣٨ عضوا فقط، إلا أنها كانت أكثر الحركات البرلمانية المستقلة نشاطا، ونجحت في إطلاق عدد من الإصلاحات المهمة المتعلقة بسيادة الدولة، وتغيير مسماتها، وشعاراتها، ولغتها الرسمية. وإلى حد ما، نبعت تلك النجاحات من التخطب المؤقت للشيوعيين في أعقاب إخفاق الانقلاب الانتقالي في موسكو، والذي نفذ في أغسطس ١٩٩١. وقد أدى الخوف من تقوية تلك الأحداث من شوكة المعادين للشيوعية إلى قيام الحكومة والأغلبية البرلمانية بتقديم تنازلات للكتلة الديمقراطية. وعلقت نشاطات الحزب الشيوعي البيلاروسي مؤقتاً، وفي أواخر سبتمبر، وبدعم من الجبهة الشعبية البيلاروسية، تم تعيين ستانستا وشوشكينيتش كرئيس للبرلمان والرئيس الأسمى للبلاد.

إلا أن الأسئلة المحورية في أزمة السلطة ظلت بلا إجابة. وقد أحبطت الأغلبية الشيوعية في البرلمان محاولات الجبهة الشعبية البيلاروسية في ١٩٩٢ لإجراء استفتاء على انتخابات برلمانية جديدة، بالرغم من نجاح الجبهة في جمع عدد من التوقيعات يكفي لإجراء التصويت. وفي خضم الاحتجاجات الحاشدة التي شهدتها العام ١٩٩٢، قام زعيم الجبهة الشعبية زينون بوزدنيك برفض عرض رئيس الوزراء فياتنشلاف كيبنتش الاستقالة والسماح للمعارضة برئاسة الحكومة.

وقد تمثلت الإخفاقات الرئيسية للحركة الديمقراطية في عجزها عن حل الأزمة الأيديولوجية، وكذا التركيز بشكل مبالغ على قضايا ثانوية كشعارات الدولة. كما أن رفض المعارضة تولي رئاسة الحكومة كان تحركا خاطئا، حيث أوحى بأن الحركة الديمقراطية لم يكن لها سلطة خارج حدود أقليتها البرلمانية تخول لها بناء مؤسسات دولة مستقلة، أو وضع تشريعات لإصلاح المناخ السياسي والاقتصادي. وبتحليل لاحق للأحداث، يمكن الإشارة كذلك إلى الإخفاق في الاستفادة من الزخم الذي تمتع به المعسكر الداعم للديمقراطية من أغسطس ١٩٩١ إلى أواخر ١٩٩٨ في الدفع باتجاه إجراء انتخابات جديدة - كان من شأنها أن تطيح بالحرس الشيوعي القديم وطبقة النومنكلاتورا الصناعية - في ضياع فرصة كبرى لبناء دولة ديمقراطية بلا رجعة.

ولم يكن الحرس الشيوعي القديم، بالنظر إلى عقليته السوفييتية في الإدارة، مهتما بإجراء إصلاحات في مؤسسات الدولة، أو بناء نظام حكم قائم على فصل السلطات، فيما لم يعنه

كثيرا حل أزمة الحكومة. وفي مارس ١٩٩٤، وعلى الرغم من المعارضة الديمقراطية، فقد صدق البرلمان ذو الأغلبية الشيوعية على وضع دستور جديد. وبالرغم من عدم افتقار أحكام دستور ١٩٩٤ للديمقراطية، فإنها منحت الرئيس سلطات تنفيذية واسعة، بدلا من تأسيس جمهورية برلمانية كالتي طالب بها النواب الديمقراطيون. وقد تضمن ذلك احتمالات خطيرة للديمقراطية بالنظر إلى القلة العددية للمدافعين عن الديمقراطية داخل البرلمان. ومع تحديد موعد الانتخابات الرئاسية في أغسطس ١٩٩٤ قبل الانتخابات البرلمانية التالية بعام واحد، صار في مقدور الرئيس الاستعداد لأي صدام مع البرلمان الجديد.

أزمتا الاقتصاد وأسلوب المعيشة: انهيار خارج عن السيطرة:

ومع غياب الإصلاحات الجذرية، تجنبت بيلاروسيا التعرض لصدمة التحول لبعض الوقت. إلا أن أسلوب التحكم والسيطرة الشيوعي القديم كان لا يزال مطبقا على المستويين الاقتصادي والإداري. وكانت العمليات السوقية الجديدة تتطور بشكل تلقائي وعشوائي، وفي كثير من الأحيان، خارج سيطرة الحكومة، رغم أن الإخفاق في تقديم إصلاحات اقتصادية لم يأت بنفع. ولم تتمكن بيلاروسيا من إبعاد نفسها عن الانكماش الاقتصادي الذي حل بمنطقة دول الاتحاد السوفييتي السابقة، ووصلت أزمتها الاقتصادية المتنامية تدريجيا إلى ذروتها في الفترة ما بين ١٩٩٤ و١٩٩٥. وقد أدت الأزمة إلى انكماش حاد في عام ١٩٩٥، حيث انخفضت دخول ٨٠٪ من المواطنين إلى ما دون الحد الأدنى لميزانية المستهلك، فيما سقط ٤٠ في المائة تحت خط الفقر^(٢٩). ولاحقا، تحولت الأزمة الاقتصادية إلى أزمة في أسلوب المعيشة^(٣٠). كانت السلبية السياسية والاقتصادية هي عادة غالبية البيلاروسيين. وقد عانى المواطنون تراجعا حادا في مستويات الاستهلاك وجودة الخدمات العامة، مما أثر سلبا على الثقافة والعلاقات الأسرية، والحياة اليومية عموما. وبالتالي، صار توفير الاحتياجات اليومية اللازمة للبقاء هو الهم الأول، فيما ربط كثير من المواطنين بين فقرهم واقتصاديات السوق المطبقة، والتي لم يكونوا مهئين لها ويرفضونها من الأساس.

وبإبان العصر السوفييتي، كان الفساد موجودا بالفعل في بيلاروسيا، إلا أنه وجد الظروف السانحة للنمو بشكل أكبر (خصوصا في السلطة التنفيذية) في ظل انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي. إلا أن جميع مؤسسات الحكم كانت فاسدة من منظور المواطنين. فمع تأكيد الحكومة الدائم على ديمقراطية تلك المؤسسات، بدأ الناس في اعتبار الديمقراطية مصطلحا



مرادفا للفساد. حينئذ، كان أليكساندر لوكاشينكو رئيسا للجنة مكافحة الفساد بالبرلمان. وبصفته مرشحا رئاسيا في انتخابات الرئاسة في عام ١٩٩٤، كان لوكاشينكو أكبر المستفيدين عندما تحولت الحرب ضد الفساد الحكومي إلى قضية محورية في الحملات الانتخابية.

رد فعل سلطوي لأزمة أسلوب المعيشة:

بحلول منتصف التسعينيات، امتزجت أزمات بيلاروسيا وتضخمت. إلا أن النخب الحاكمة امتنعت عن تقديم الإصلاحات اللازمة لإيجاد مخرج من ذلك الوضع، مما حدا بعملية الانهيار إلى الخروج عن السيطرة. وكانت أكثر القضايا الملحة هي كيفية مواجهة التراجع السريع في مستويات المعيشة. وبدأ المجتمع في تلك الفترة في الحنين إلى الاستقرار واليقين. فيما قدم أليكساندر لوكاشينكو خطابا نموذجيا وشعبويا، يسهل للمواطنين التفاعل معه، ويقوم على انقلاب سوفياتي واستعادة النسق الرأسي للسلطة (من الأعلى للأسفل) فيما يتصل بإدارة البلاد^(٣١) ولقي ذلك البرنامج مساندة معظم البيلاروسيين، وتم انتخاب لوكاشينكو رئيسا، واحتفظ بالمنصب منذ حينها.

وفضل الشعب العودة إلى دولة «الحكم الأبوي»، والتي يقبل فيها المواطنون التخلي عن حقوقهم مقابل التمتع بمستوى معيشة مضمون وفق عقد غير مكتوب. أما بالنسبة لأحزاب المعارضة -وشملت الجبهة الديمقراطية البيلاروسية، والحزب الديمقراطي المتحد، والأحزاب الاجتماعية الديمقراطية ببرامجها القائمة على الوعي الوطني، وشعارات الحرية والديمقراطية- فقد عجزت عن تقديم حلول حقيقية لتلبية احتياجات المواطنين الملحة. وفي الفترة ما بين ١٩٩٤ و١٩٩٦، اتجه أليكساندر لوكاشينكو، مدعوماً بالمساندة الانتخابية القوية التي حظى بها، للسيطرة على كل مقاليد السلطة، وإخضاع المعارضة لحكمه، وتبني نهج من السوفييتية الجديدة في الحكم. وفيما لا تزال المعارضة على إصرارها في وجه لوكاشينكو، لا تزال على حكومته مواجهة تحديات سياسية جادة.

تجربة جورجيا السياسية بعد ثورة الورود: الإنجازات والإخفاقات

جورج تارخان مورافى^(٣٣)

حصلت جورجيا على الاستقلال من الاتحاد السوفييتي المنهار بالفعل في ١٩٩١. وشهدت السنوات الأولى من الاستقلال صراعات أهلية في إقليمين انفصاليين، وانعدام الاستقرار السياسي، والانحدار الاقتصادي. ولكن البلاد بدأت في الاستقرار في منتصف التسعينيات، وحظي الحزب الحاكم في تلك الفترة بمستويات معقولة من التأييد العام، فيما عانت المعارضة الانقسام والضعف. ولكن بحلول عام ٢٠٠٠، زاد السخط الشعبي مع عدم تحقق آمال المواطنين، وفي خلال السنوات القليلة اللاحقة، بدأ الحزب الحاكم في الانقسام.

وقد اعتبرت ثورة الورود، والتي قامت في نوفمبر ٢٠٠٣، بمثابة نجاح كبير لقوة الشعب. وبطبيعة الحال، كانت التوقعات عالية في الفترة التي تلت الثورة، ولكن بعد ثماني سنوات، اختلفت الآراء حول مدى النجاح المحرز بشكل عام. وبالتأكيد أفرزت ثمار الثورة بعضاً من الإنجازات الباقية، إلا أن كثيراً منها طاله التدهور. وتستكشف هذه الدراسة إلى أي مدى كانت الصدمة والإحباط حيال بعض الإنجازات، والرضا عن البعض الآخر، مبررين، مع إلقاء الضوء على الدروس التي يمكن تعلمها من تجربة جورجيا.

ثورة شعبية ضد «الجمود»:

في نوفمبر ٢٠٠٣، اندلعت ثورة شعبية ضد سرقة الانتخابات البرلمانية التي شغلت المؤسسة السياسية؛ إلا أن الاحتيال الانتخابي كان مجرد الفئيل الذي أشعل الثورة، حيث كانت هناك أسباب أخرى أكثر محورية، مثل سخط العامة عن معاناتهم من الفقر لمدة طويلة، وكذا حكم البلاد شبه المستبد. كان المواطنون يطمحون للإصلاح والتغيير، إلا أن نتائج الانتخابات التي لم تعكس رغبتهم عنت لهم تمديد حكم الرئيس شيفرنادزة القائم على الخداع السياسي، والتوازن بين النخب، والسياسة الاقتصادية المؤدية للجمود، والفساد، والفشل.

ولكن تلك الإحباطات، والتي يشهدها كثيرٌ من المجتمعات التي تمر بعملية انتقالية، ربما لم تكن لتؤدي إلى نجاح المعارضة، ما لم يكن ذلك بفعل عوامل أخرى. فالاستبداد في جورجيا

لم يكن شديدا إذا ما قورن بأسلوب الحكم في معظم جاراتها، حيث سمح في جورجيا بحرية نسبية في الإعلام، مع إتاحة النشاط السياسي والمدني. ولقد نشأ ذلك الوضع بشكل جزئي من الاعتماد البالغ على دعم الغرب ومساندته، إلا أنه اتصل كذلك بالثقافة السياسية الخاصة بالبلاد، وقيمها، وتاريخها، وخصوصا ذكرى (أو خرافة) أن «قوة الشعب» نجحت بالفعل في إسقاط الأنظمة السابقة. كان شيفرنادزه في ذلك الوقت على وشك الرحيل عن منصبه، ولكن لم يظهر في ذلك الوقت شخصية واضحة ذات شعبية لتخلفه. وكانت الحكومة الضعيفة والمتخبطة المعتمدة على الدعم المالي الغربي قفلة حيال استخدام القوة في مواجهة شعبها. فالجيش، الذي دربته وجهزته الولايات المتحدة، لم يكن ليتورط في ذلك في أي حال من الأحوال. أما الشرطة فكانت معرضة عن اتخاذ تدابير متشددة بالنظر إلى قرب حدوث تغير في الرئاسة.

وفي ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٣، استقال إدوارد شيفرنادزه، رئيس جورجيا المستقلة منذ عام ١٩٩٢، من منصبه. وفي أوائل يناير ٢٠٠٤، حاز زعيم الحركة الوطنية المتحدة، ميخائيل ساكاشفيلي، أغلبية ساحقة في الانتخابات الرئاسية التي أجريت بشكل متسرع.

تعديل الدستور:

في أوائل فبراير ٢٠٠٤، صدق البرلمان على تعديلات لدستور البلاد. (٣٣) وعززت تلك التعديلات دور مجلس الوزراء، كما ضمنت الفصل بين سلطات رئيس البلاد ورئيس الوزراء. وفيما قدمت تلك التعديلات على أنها تشكل نظاما برلمانيا رئاسيا مختلطا، إلا أنها في حقيقة الأمر ركزت جميع السلطات في يد مؤسسة الرئاسة، وأضعف التوازن بين السلطات، وخصوصا فيما يتصل بالبرلمان والقضاء الهش.

في ذلك الوقت، قيل إن الرئيس يطلب سلطات قوية خلال فترة انتقال سياسي، وبالتحديد بغية الإسراع بإدخال الإصلاحات المطلوبة. وصار في مقدور الرئيس تعيين وزيرى الداخلية والدفاع بشكل مباشر، والاعتراض على قرار البرلمان بتعيين الحكومة ورئيس الوزراء. كما أصبح من حق رئيس البلاد إقالة الحكومة وحل البرلمان، بينما فقد الأخير حق التصويت على سحب الثقة من رئيس الوزراء. ولكن لم يكن مضمون التعديلات وحده هو المثير للتساؤل، ولكن كذلك الصورة المتسرعة والمربكة التي مرت بها تلك الإصلاحات في البرلمان المنتخب في تصويت مشبوه في نوفمبر، وذلك بعد أسبوعين من تولي ساكاشفيلي لمنصبه.

ولم تكن هناك فرصة للعامّة للإدلاء بأرائهم أو مراجعة تلك الإصلاحات، ولا إدارة مناقشات حقيقية بشأنها مع وسائل الإعلام أو المجتمع المدني. وباسترجاع الأحداث، يمكن القول إن التعديلات الدستورية وغيرها من التغييرات البنائية قد قوت في الواقع من قبضة النخبة الحاكمة الجديدة على السلطة، وعلى الأخص الرئيس، بدلا من تنمية الديمقراطية التعددية. وكانت النتيجة الحتمية لذلك هي مقدار أقل من المشاركة المباشرة من جانب المنظمات الأهلية في الحياة السياسية، وقمع المعارضة، ونشوء نظام مغلق لصنع القرار، ودفع البلاد إلى سلسلة من الأزمات.

حكومة جديدة تتمتع بالثقة:

أعلن تشكيل مجلس الوزراء برئاسة زوراب جفانيا في منتصف فبراير بعد التصديق على التعديلات الدستورية. في البداية، تمتعت القيادة الجديدة الشابة والمفعمة بالنشاط بثقة واسعة النطاق بين العامة، وحظيت بنفويض قوي لإصلاح البلاد. وتمكنت من تعيين المحترفين ذوي التعليم الغربي، والانتقاء من المنظمات الأهلية الكفوة، فضلا عن تمتعها بمساندة دول العالم الديمقراطية.

وتعهدت الحكومة بترسيخ سيادة القانون، واستعادة سيادة جورجيا على جميع أراضيها، وتحرير الاقتصاد، وتعزيز المؤهلات الديمقراطية للبلاد. ومع تمتع تلك الحكومة بسيطرة كاملة على السلطتين التنفيذية والتشريعية، فقد تبنت سلسلة من الإصلاحات الجذرية، فمن ناحية حررت الاقتصاد، وغذت توجهات جورجيا الموالية للغرب، ومن ناحية أخرى قوت من النظام الرأسي للسلطة ومركزية الحكم.

في مارس، عقدت انتخابات جديدة للمقاعد البرلمانية المائة والخمسين المخصصة لنظام التمثيل النسبي. وبينما كان الاحتياك الانتخابي سببا في إشعال ثورة الورد، فقد قررت الحكومة، بشكل متناقض، الامتناع عن إجراء انتخابات جديدة في غالبية الدوائر الفردية الخمس والسبعين، حتى في تلك التي شهدت فيها تلك الانتخابات تزويرا كذلك. وبالرغم من أن الحركة الوطنية المتحدة وحلفاءها السياسيين حظوا بأغلبية مريحة في انتخابات مارس، إلا أن ذلك القرار أضفى غموضا على تشكيل البرلمان وشرعيته بشكل عام. والأهم من ذلك، هو أنه في الوقت الذي رأى فيه المراقبون الدوليون أن انتخابات مارس ٢٠٠٤ كانت أكثر ديمقراطية من سابقتها، فقد مثلت تلك الانتخابات إنذارا مبكرا باستمرار وجود المخالفات الانتخابية- مع خدمتها لمصالح كتلة حاكمة جديدة.

نجاحات وإخفاقات:

أدى بعض من تلك الإصلاحات التي طبقت في عجلة إلى نتائج مذهلة، كتقليص الفساد في المستويات الدنيا بشكل جذري. مثال على ذلك التخلي في يوم وليلة عن شرطة المرور المعروفة بفسادها، واستبدالها بدوريات أكثر كفاءة، وتحسن النظام المالي بصورة كبيرة متبوعا بنمو اقتصادي مذهل، وارتفاع صاروخي في الاستثمارات الأجنبية، وسحب القواعد العسكرية الروسية، والتوصل لحل سريع لأزمة نقص الطاقة التي تسببت في انقطاع الكهرباء بشكل منتظم عن جورجيا منذ استقلالها. وفي استعراض للقوة، نفذ ساكاشفيلي مخاطرة كبيرة بمحاولة إعادة فرض السيطرة على جمهورية أجارا المستقلة، والتي أدارها رئيسها المستبد أصلان أباشيدزه على مدار السنوات الأخيرة دون الرجوع إلى الحكومة الوطنية إلا قليلا.

وفيما رحب القادة الدوليون بجورجيا الجديدة كمنارة للديمقراطية، قابلت إنجازات ذلك البلد أخطاء وإخفاقات تعادلها وزنا إلى حد ما. وكان لبعض من تلك الزلات السياسية آثار بعيدة المدى. كما وقع بعض التطورات السلبية الأخرى، ولكنها لم تكن مرتبطة بأحداث معينة، بل نبعت من سياسات مريبة، واتجاهات عامة غير مدروسة، وموروثات تاريخية، وثقافة جورجيا السياسية، والسمات الشخصية لكل فرد من قادة البلاد.

في نوفمبر ٢٠٠٧، قمعت الحكومة الاحتجاجات السلمية المعادية لها بوحشية، واقتحمت الشرطة وسائل الإعلام المستقلة، وقد أثارت هذه التحركات تساؤلات حول المؤهلات الديمقراطية لدى القيادة السياسية. إلا أن تلك لم تكن هي المرة الأخيرة التي تعتمد فيها الحكومة على القوة غير المتكافئة لإخماد الاحتجاجات، حيث شهد شهر يونيو ٢٠١١ آخر الحالات التي يتم فيها ذلك.

في بعض الأحيان، تسبب أسلوب ساكاشفيلي غير المتوقع في الحكم في إثارة القلق خارج حدود البلاد. وكانت أكثر أخطائه وضوحا محاولته الخطيرة وغير الناجحة لاستعادة السيطرة على جنوب أوسيتيا، إحدى مناطق جورجيا الانفصالية.^(٣٤) وفي أغسطس ٢٠٠٨، أدى استخدام ساكاشفيلي للقوة بغية تحقيق هذا الغرض إلى نشوب حرب ضد روسيا. وسبب ذلك الصراع خسائر في الأرواح والأرض كان من الممكن على الأرجح تفاديها أو تقليل نتائجها الكارثية بانتهاج سياسات متوازنة ومدروسة. ولكن ارتكاب الحكومة الجورجية لأخطاء كبيرة لم يكن مبررا للغزو الروسي وقصف المستوطنات الجورجية.^(٣٥)

الديمقراطية في مقابل بناء الدولة:

وكان أحد أكثر أوجه عملية الإصلاح إثارة للريبة في فترة ما بعد الثورة هي وضع بناء الدولة كأولوية مع النظر لمسألة تعزيز الديمقراطية كهدف أدنى في الأهمية. أدى ذلك بالتالي إلى إهمال الحاجة لحماية حقوق الإنسان^(٣٦)، وعدم احترام التعددية السياسية (متمثلة في محاولات تهميش المعارضة التي أضعفت نظام توازن السلطات الهش والحكم الذاتي المحلي)، وتقوية قبضة الدولة على الإعلام الإلكتروني^(٣٧)، والتناقص المستمر في الثقة المتبادلة بين الحكومة والقطاعات المهمة من الشعب. وفيما نما الاقتصاد بصورة ملحوظة، لم تنخفض مستويات الفقر والبطالة، واتسعت الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

ويتخذ بناء الدولة الذي أسسه قادة جورجيا مظهرا ديمقراطيا، إلا أن النظام خلف تلك الواجهة الديمقراطية يدار اعتمادا على «التنافسية الاستبدادية» في ظل مؤسسات ضعيفة، والاعتماد على قوة سياسية وحيدة، والقضاء ذي الاستقلال الهش، وضعف سيادة القانون، والاقتصاد الحر ظاهريا والذي تعوزه الحماية للملكية وحقوق العمال، وتعييه الضغوط غير الرسمية على المؤسسات التجارية والمقيدة لتحركات رجال الأعمال.

وعلى الرغم من أن بعضا من عيوب العملية السياسية والاقتصادية في جورجيا اتضحت في مرحلة مبكرة، فإن القادة الغربيين استمروا في الثناء على الحكومة، متجاهلين النذر المبكرة لمشكلات المستقبل. ويمكن إلقاء اللوم بصورة جزئية في الثقة الزائدة لدى النخبة ورفضهم تقديم التنازلات على افتقار الدعم المالي الغربي لمشروعية تطبيق الديمقراطية، بالرغم من مظاهر الخلل الاقتصادي. ولكن على الجورجيين أن يتحملوا قسطا من المسؤولية كذلك، خصوصا وأن كثير من القادة المدنيين صاروا نوابا في البرلمان وعينوا في مناصب بمؤسسات الدولة.

ولم تنجح الحكومة الجديدة في تحقيق الاستقرار، ولا يزال الوضع في جورجيا في الوقت الحاضر متفجرا مثلما كان في ماضيها القريب. وضعفت الدولة بفعل الوجود العسكري الروسي الهائل في أجزاء كبيرة من أراضيها، وفقدانها السيطرة على أبخازيا وجنوب أوسيتيا. ولكن مع انحدار شعبية الحكومة بشكل حاد، لا تزال المعارضة رغم ذلك على تخطها. ولا ينفك الغموض يكتنف مستقبل الاقتصاد الجورجي، فيما يصعب بشكل كبير التنبؤ بما سيؤول إليه الموقف السياسي الداخلي قبل الانتخابات المقبلة، وفي ظل الوضع الأمني وخطر التعرض لغزو آخر.

وكما كانت الحال في جورجيا دائما، لا تزال الاحتمالات ضعيفة لقيام نظام سياسي تعددي

حقيقي قائم على الاحترام المتبادل والتعاون بين الحكومة والمعارضة حيال القضايا الأساسية، وتطبيق نظام مؤسسي فعال لفصل وتوازن السلطات لمنع إساءة استخدام النفوذ، والمشاركة العامة، والتداول السلمي للسلطة.

الورود الذابلة والدروس المترتبة:

كان من الممكن لجورجيا أن تتجنب بعضاً من أخطائها التي ارتكبت في أعقاب الثورة. ويعد الدرس الأهم الذي يمكن تعلمه هو أنه لا ينبغي في وقت السلم وضع بناء الدولة، وتعزيز سلطات القادة الجدد كأولوية على حساب الديمقراطية وحماية الأقليات وحقوق الإنسان. فبالنسبة للدول التي تمر بالفترات الانتقالية، يعد من الضروري تطبيق نظام فعال لفصل وتوازن السلطات، واقتسام السلطة، وسيادة القانون، واستقلال القضاء، ونزاهة الانتخابات، ووجود مؤسسات ديمقراطية قوية وفعالة. وفيما تعتبر جودة التشريعات أمراً بالغ الأهمية، إلا أنه يصعب إحراز تقدم بصدد الإصلاحات دون وجود التزام سياسي بتطبيقها بشكل فعال.

ولا تكتسب التعددية السياسية والحريات الديمقراطية واستقلالية الإعلام قوة دون حماية حقيقية لتلك العناصر. كما ينبغي التشاور مع العامة حول القضايا الأساسية، كالتعديلات الدستورية، بدلاً من قصرها على النخب السياسية، مع إعطاء الوقت الكافي لإجراء نقاش عام ومبني على المعلومات. ويتوجب أن تضم السياسات الحكومية قواعد جوهرية، كالتخطيط طويل المدى الهادف لزيادة القيمة، والتعيين على أساس الاستحقاق، وتقليص معدلات الفقر، وتقوية الطبقة المتوسطة، وضمان حقوق الملكية والحريات الاقتصادية.

وما إن يتم إهمال تلك العناصر، مثلما حدث في جورجيا، لا يكون مستغرباً حدوث تآكل تدريجي في الإنجازات المحققة، وخضوع الدولة لمصالح المؤسسات والفساد، وسيطرة الحزب الواحد، وتحريك السياسات وفقاً للأهواء الشخصية، واهتزاز الاستقرار مع غياب مساءلة القيادات.

ملحوظة: في أكتوبر ٢٠١٠، تبنى البرلمان الجورجي تعديلات دستورية نقلت كثيراً من السلطات إلى ديوان رئيس الوزراء. ولكن جدير بالذكر أن تلك التعديلات لن تطبق إلا في أعقاب الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٣، حيث لن يسمح للرئيس الحالي بالترشح. ولكن هذه التعديلات زادت من غموض المستقبل السياسي للبلاد.

الثورة البرتقالية في أوكرانيا.. فرصة ضائعة؟

جان ببيكتو^(٣٨)

في ديسمبر ١٩٩١، أيد ٩٠ في المائة من مواطني أوكرانيا استقلال البلاد، وانتخب ليونيد كرافتشوك كأول رؤساء أوكرانيا بعد الاستقلال. ولكن في ١٩٩٤، ومع ارتفاع التضخم لمستويات فائقة، وتزايد الحديث حول سوء الإدارة الاقتصادية، خسر كرافتشوك أمام منافسه ليونيد كوشما في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ١٩٩٩. وفيما حاول كرافتشوك تعزيز هوية أوكرانيا كبلد مستقل، تبنى كوشما سياسة متعددة التوجهات، وأسس علاقات مع روسيا. وكافحت أوكرانيا منذ حصولها على الاستقلال لبناء مؤسسات دولة ديمقراطية وخاضعة للمساءلة. وشابت ولاية كوشما الرئاسية الثانية فضائح الفساد والانتهاكات الحقوقية. ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٠٤، كانت مشاعر السخط قد نمت بين الأوكرانيين.

كان المرشحان الرئيسيان في انتخابات ٢٠٠٤ هما فيكتور يوتشينكو، ممثل المعارضة، وفيكتور يانوكوفيتش، ممثل المؤسسة الحاكمة. ولم يتضح قبيل الانتخابات أيهما يحظى بتأييد أكثر من منافسه. وتمكن يوتشينكو، بالرغم من الضغوط التي مارستها الدولة على حملته، من تصدر التصويت في الجولة الأولى بفارق بسيط لم يكن كافياً لمنحه الفوز الحاسم. إلا أن عمليات التزوير التي شابته الجولة الثانية أثرت بشكل ملموس على النتيجة، ولكن ذلك لم يمنع لجنة الانتخابات من إعلان فوز يانوكوفيتش. ولكن التظاهرات الحاشدة والأزمة السياسية التي تبعت ذلك دفعت لجنة الانتخابات إلى اتخاذ قرار فارق بإعادة الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، والتي فاز بها يوتشينكو ليصبح ثالث رؤساء أوكرانيا بعد الاستقلال.

ورفعت الثورة من التوقعات بنجاح أوكرانيا في وداع الحكم شبه السلطوي الأوليغاركسي، وبناء نظام ديمقراطي حقيقي. ومع ذلك، كان من الصعب وجود حكومة فعالة بناء على التعديلات الدستورية التي اعتمدت في خضم الأزمة السياسية وفي ظل اهتزاز وتفكك البرلمان. وصاحب ذلك الانقسام السياسي الحاد بين القادة الجدد، وأزمة الطاقة التي دبرتها روسيا جزئياً، والتباطؤ الاقتصادي، وفضائح الفساد. وفي تغيير لموازن الحظ، فاز يانوكوفيتش بالانتخابات الرئاسية للعام ٢٠١٠.

الثورة والتغيير:

كان المرشحان الأساسيان في انتخابات الرئاسة في ٢٠٠٤ هما فيكتور يوتشينكو وفكتور يانوكوفيتش. كان يانوكوفيتش حينها يتولى رئاسة الوزراء، فاستفاد من المساندة التي قدمتها له الدولة، وعلى رأسها الرئيس كوتشما، وأفراد طبقة الأعمال الأوليغارشية، وحزبه الذي رشحه (حزب الأقاليم)، وكذا الأغلبية البرلمانية التي تنزعها كتلة أوكرانيا موحدة. أما يوتشينكو، رئيس الوزراء السابق وزعيم المعارضة في البرلمان، فقد حظي بدعم كتلتي أوكرانيا لنا ويوليا تيموشينكو، والتين شكلتا ائتلاف القوى الشعبية.^(٣٩) وبعد الجولة الأولى من الانتخابات، ساند الاشتراكيون بزعامة أليكسندر موروز المرشح يوتشينكو في مقابل موافقته على إضعاف السلطات الرئاسية دستوريا.

ظاهريا، كان السبب الذي أشعل الثورة البرتقالية^(٤٠) هو عمليات الاحتيايل الانتخابي التي شهدتها الجولة الثانية في ٢١ نوفمبر.^(٤١) إلا أن السخط الشعبي كان آخذا في التراكم لبعض الوقت، كما أن الجماعات المدنية التي توقع حدوث عمليات تزوير كانت قد أعدت بالفعل خطة مضادة. كانت الثورة كذلك قد كشفت عن حالة الانقسام الثقافي والتاريخي التي كانت تعاني منها أوكرانيا بالفعل. وحظي يوتشينكو بدعم الناخبين في غرب أوكرانيا ومساندة جزئية في وسط البلاد، وهما المنطقتان اللتان يتمتع فيهما المواطنون بحس وطني أقوى واتجاهات مساندة لأوروبا بشكل عام. أما بالنسبة للناخبين المؤيدين ليانوكوفيتش، فكانوا يتركزون في الجنوب والشرق، وهي المناطق التي يشيع فيها استخدام اللغة الروسية، ويرتبط فيها السكان بالماضي السوفييتي لأوكرانيا.

وامتدت الاحتجاجات من كييف إلى المدن الأخرى، وخصوصا الغربية منها، ممولة من بعض من أفراد النظام الأوليغارشية والمؤسسات التجارية متوسطة وصغيرة الحجم^(٤٢) وبدءا من ٢٢ نوفمبر، جرت الاحتجاجات بشكل يومي، وشارك فيها مئات الآلاف. أما بالنسبة لمؤدي يانوكوفيتش، والذين اختاروا اللون الأزرق رمزا لهم، فقد نظموا تظاهرات مضادة، بل وقاموا بنقل المؤيدين من الشرق إلى كييف. ويجدر بالذكر أنه لم تحدث أي صدامات بين المعارضين والمؤيدين ليانوكوفيتش بالرغم من التوتر الذي ساد الأجواء.

وعمل الكثير من الشخصيات رفيعة المستوى على التوسط لحل الأزمة، مثل الرئيس البولندي أليكساندر كفاشنيفسكي، ورئيس ليتوانيا فالداس أدامكوس، والمبعوث السامي للشئون الخارجية بالاتحاد الأوروبي خافيير سولانا، والأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون

الأوروبية جان كوبيس، ورئيس مجلس الدوما الروسي بوريس جريزلوف.

ووضع نطاق الاحتجاجات الهائل الحكومة السلطوية في موقف شديد الصعوبة. وكانت الجهات المخولة قضائياً بإصدار أوامر بتفريق التظاهرات متخوفة من القيام بذلك، خوفاً من إهدار الدماء وتحمل المسؤولية التي قد تنتج عن حدوث هذا السيناريو. إلا أن الوضع تحول إلى كارثة تقريبا في نهاية نوفمبر حين أعطت وزارة الداخلية القوات أمرا بالتحرك، ووردت أنباء عن تحرك وحدات من الجيش. إلا أن تلك التحركات توقفت حين قرر كبار قادة الجيش وأجهزة المخابرات الوقوف في صف الثورة.^(٤٣)

وفي ٣ ديسمبر، خرجت المحكمة العليا بالمسألة من الحقل السياسي حين أمرت بإعادة الجولة الثانية من الانتخابات في ٢٦ ديسمبر. أما بالنسبة للجولتين السابقتين، فقد راقب فيها الملاحظون الأوكرانيون والدوليون التصويت عن كثب. وفي ١٠ يناير ٢٠٠٥، أعلنت اللجنة المركزية للانتخابات رسمياً فوز يوتشينكو في الانتخابات المعادة بفارق ٨ في المائة.

أوكرانيا ترث فخا دستورياً؛

كجزء من المفاوضات السياسية التي أدت إلى إعادة الجولة الثانية، وافق يوتشينكو على مساندة التعديلات الدستورية. وفي ٨ ديسمبر ١٩٩٤، صدق البرلمان على قانون بتعديل الدستور، ولكن لم تطبق تلك التعديلات إلا في ٢٠٠٥. جوهريا، صنعت تلك التعديلات نظاما هجيناً (رئاسياً- برلمانياً- حكومياً)، وكانت سماته الأساسية ما يلي:

- ينبغي على البرلمانيين الذين انتخبوا تحت اسم حزب ما أن ينضموا للفصيل البرلماني لذلك الحزب، وإلا خسروا مقاعدهم.
- يتم تأسيس تحالف رسمي من القوى البرلمانية له سلطة ترشيح رئيس الوزراء، والتقدم بترشيحات لأعضاء مجلس الوزراء.^(٤٤)
- مساءلة مجلس الوزراء رسمياً أمام رئيس البلاد، مع اعتماد رئيس الحكومة على مساندة أغلبية في البرلمان.
- منح الحق للرئيس ومجلس الوزراء على التوازي في القيام بمبادرات تشريعية، مع أحقية الرئيس في إصدار أوامر ملزمة.
- للرئيس دور مباشر في تعيين وزراء الدفاع والخارجية، مع أحقية البرلمان في إقالة

هذين الوزيرين .

وكانت لجنة البندقية بمجلس أوروبا قد حذرت من أن تضارب السلطات في بعض أحكام الدستور قد يتسبب في صراعات سياسية غير ضرورية، قد تقوض جهود تعزيز سيادة القانون . وفيما كانت الأغراض من وراء التعديلات الدستورية تستحق الثناء، وتشمل ضمان مساءلة الرئيس، واستعادة التوازن بين سلطات الرئيس ومؤسسات الدولة الأخرى، خلصت لجنة البندقية إلى أنه بشكل عام، فإن التعديلات الدستورية بالشكل الذي اعتمدت به لم تسمح بشكل كامل بتحقيق الهدف من وراء الإصلاح الدستوري بالوصول إلى نظام حكم فعال ومتوازن . وفي السنوات الخمس التالية، صار من الصعب وجود حكومة فعالة نظرا للإطار الدستوري المعدل الذي يمنع أي تكتل من تشكيل أغلبية برلمانية حاسمة .

فصائل مفككة: صراع على السلطة لا إصلاح:

بدت متطلبات الانتقال الديمقراطي متوفرة، مثل تشكيل وتوحيد الجماعات والأحزاب السياسية، وظهور القادة السياسيين، والتوافق السياسي بين الجماعات المتعارضة، والتأييد العام واسع النطاق، وإجراء انتخابات حقيقية. إلا أن الرئيس يوتشينكو ورث برلمانا انتخب في ٢٠٠٢، ذا تشكيل مشتت يضم عددا كبيرا من الأعضاء المستقلين . ورجع السبب في ذلك جزئيا إلى النظام الانتخابي الذي يمزج الترشيح بالقائمة النسبية بالترشيح الفردي . وأثبت تشكيل البرلمان أنه كان ينبغي الانتهاء من تشكيل الأحزاب والتكتلات أولا .

ولكن في ٢٤ يناير، تم تشكيل حكومة ائتلافية جديدة حظى فيها رئيس الوزراء يوليا تيموشينكو بدعم برلماني قوي . وكان لدى المعسكر الديمقراطي توقعات قوية بأن الحكومة سوف تشرع في بدء عملية بناء الديمقراطية والإصلاح . ولكن بدلا من أن تقوم الحكومة بتنفيذ الإصلاحات التي أرادها المواطنون، شهد الأوكرانيون بمشاعر من الإحباط المتنامي بروز صراع مطول وعنيف على السلطة داخل المعسكر البرتقالي . وفيما احتشدت المعارضة خلف فيكتور يوتشينكو كمرشح للرئاسة، صار لدى أوكرانيا بشكل أساسي قائدان جديان: الرئيس يوتشينكو ورئيسة الوزراء يوليا تيموشينكو . وصعبت المنافسة بين كلتا الشخصيتين بشكل شديد من التوصل إلى توافق حول الأولويات التشريعية، وخطوات إضفاء اللامركزية على صنع القرار، وإحلال البنية التحتية الاجتماعية لفترة ما بعد السوفييت، وكبح جماح الأوليغاركيين من رجال الصناعة بتقليص دورهم السياسي . وفي النهاية، كان لتلك المنافسة أثر مدمر على كلا الخصمين .



في سبتمبر ٢٠٠٥، قدم عدد من وزراء الحكومة استقالاتهم، فيما أقال الرئيس يوتشينكو رئيسة الوزراء. ثم عقدت انتخابات في مارس ٢٠٠٦ وفق نظام القائمة النسبية فقط، كشفت نتائجها عن زيادة شعبية كتلة تيموشينكو بفارق كبير عن كتلة أوكرانيا لنا. إلا أن كلا الكتلتين لم ينجح في إحراز عدد الأصوات اللازم لتشكيل الأغلبية، حتى وان اتحدتا. واتسمت مفاوضات تشكيل الائتلاف البرلماني بالصعوبة، ثم انهارت تماما بعد نشوب خلافات حول المرشح لمنصب رئيس البرلمان، وهو ما نتج عنه نقل الحزب الاشتراكي ولاءه إلى حزب الأقاليم، ما مكن فيكتور يانوكوفيتش من العودة إلى الساحة كرئيس للوزراء في أوائل أغسطس.

وفي أبريل ٢٠٠٧، أصدر الرئيس يوتشينكو قرارا بحل البرلمان، مما أدى إلى قيام أزمة سياسية. وأجريت الانتخابات في سبتمبر، نتج عنها انحدار أكبر في الأصوات الممنوحة لتكتل «أوكرانيا لنا»، وارتفاع ملحوظ في نسبة تأييد تكتل تيموشينكو. ولكن الأهم أن كلا الكتلتين استطاعا تشكيل أغلبية برلمانية هزيلة. وفي ١٨ ديسمبر، أعيد تعيين تيموشينكو رئيسة للوزراء، إلا أن نشوب خلافات أخرى بين الكتلتين أحدث أزمة سياسية في ٢٠٠٨ حين قرر تكتل أوكرانيا لنا الانسحاب من الائتلاف، فهدد الرئيس يوتشينكو بحل البرلمان مالم تشكل أغلبية جديدة. وفي مرحلة ما، بدأ أن تكتل تيموشينكو قد يشكل «ائتلافا كبيرا» مع حزب الأقاليم. ولكن في النهاية، تمكن التكتلان من تشكيل ائتلاف مع كتلة فولودومير ليتفين، رئيس البرلمان، وتم تأجيل الانتخابات لأجل غير مسمى بعد أن كان مقررا لها ديسمبر ٢٠٠٨.

تأثير الأزمات: إحباط، وإرهاق، وتفكك

منذ أواخر ٢٠٠٥، اتضح أن أوكرانيا تعاني أزمة سلطة دائمة. وفقد الأوكرانيون اهتمامهم بالسياسة، ونفذ صبرهم حيال الطبقة السياسية التي بدت أكثر اهتماما بالأجندات التي تخدم أغراضها، بدلا من تحقيق الاستقرار والازدهار. وبفعل أزمات الطاقة والانكماش الاقتصادي العالمي، صار معظم المواطنين منشغلين بظروف حياتهم المتدهورة. وأصاب الجمود المجتمع المدني المكتمل النمو، فعجز عن، أو لم يرغب في التصرف كرفيق فعال في مواجهة سلبية الحكومة.

بالنسبة لبلدان وسط أوروبا، ساعدت فرص الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي على التسريع من الإصلاحات. ولكن نظرا للاعتراضات من جانب بعض الأعضاء القدامى بالاتحاد الأوروبي، والتوجس من رد الفعل المحتمل من جانب الكرملين، لم يدخل الاتحاد

الأوروبي في مفاوضات جادة مع أوكرانيا حول انضمامها لعضويته. والأهم هو غياب الإجماع بين الجماعات السياسية الرئيسية في البلاد، والفساد، وحالة الجمود، والأزمة السياسية المستمرة التي أدت إلى تملل الغرب بسبب أوكرانيا. وفي المقابل، تسبب الإعراض الواضح من جانب دول غرب أوروبا عن احتضان أوكرانيا في تنامي الإحباط والملل من جانب الاتحاد الأوروبي. وكان كل ما سبق ذخرا لمؤيدي التوجهات البراجماتية لحزب الأقاليم وصعود يانوكوفيتش للسلطة.

ولا يزال لروسيا دور مهم في الأحداث الدائرة في أوكرانيا. فبالنظر لتشابك تاريخ وثقافة كلا البلدين، كان من العسير على روسيا قبول استقلال أوكرانيا وانفرادها بصناعة قرارها، وظهرت سياسة روسيا ساعية للإبقاء على أوكرانيا دولة خاضعة لأهدافها السياسية. كما أن سياسة يانوكوفيتش الرامية لانضمام بلاده لعضوية حلف شمال الأطلسي أسهمت في تدهور العلاقات الأوكرانية الروسية بشكل أكبر.^(٤٥) واستغلت روسيا ورقة سياسية تتمثل في مرور الغاز الطبيعي الروسي إلى دول الاتحاد الأوروبي عبر أوكرانيا، وكذلك اعتماد الأخيرة على الإمدادات الروسية، فاتهمت موسكو كييف بسرقة إمدادات الغاز الطبيعي قبل أن تقطعها عنها في شتاء ٢٠٠٩.

٢٠١٠: عودة إلى المستقبل:

استمر التحالف حتى انعقاد الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٠، والتي انقلبت فيها موازين الحظ بانتخاب فيكتور يانوكوفيتش كرابع رؤساء أوكرانيا بعد الاستقلال. وكان الناخبون يؤمنون بقدرة يانوكوفيتش على استعادة الاستقرار. كما أن المعسكر البرتقالي وجد صعوبة في تحريك حصيلة أصواته، ورجع ذلك جزئياً إلى حالة اللامبالاة وخيبة الأمل بين الناخبين.

وإبان الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٤، كان يُنظر إلى يانوكوفيتش إليه على أنه ألعوبة في يد الكرملين. ولكن الوضع في أوكرانيا اختلف في ٢٠١٠ عنه في ٢٠٠٤، ففي أعقاب الثورة، صار للديمقراطية جذور أقوى، فانفتحت الساحة السياسية، وتعلم الناس كيفية الاستفادة من الحريات الجديدة التي اكتسبها. ولكن تستمر روسيا في اتخاذ الاتجاه المعاكس، فتعمل على تقوية مركزية السلطة وتقييد الحريات والحقوق الفردية. وبالنسبة للجماعات الأوليغارشية المحيطة بـيانوكوفيتش فهي تمثل مصالح متباينة، إلا أن القليل منها فقط يقبل بالتبعية لموسكو.

إلا أن يانوكوفيتش سار على نهج سلفه كوتشما، متبعاً البيروقراطية في الإدارة، ومركزية السلطة، والاعتماد على الأقلية المسيطرة على قطاع الأعمال. وتشهد أوكرانيا تزايداً في القيود

المفروضة على حرية إبداء الرأي ، فيما يرى الكثيرون أن محاكمة تيموشينكو ، والتي لا تزال الخصم الرئيسي ليانوكوفيتش ، ذات دوافع سياسية. وقد خفضت مؤسسة فريدوم هاوس مؤخرًا تصنيف أوكرانيا من «دولة حرة» إلى «دولة شبه حرة».

وفي أكتوبر ٢٠١٠، أبطلت المحكمة الدستورية التعديلات التي أجريت على الدستور في ديسمبر ٢٠٠٤، وهو القرار الذي يمنح ليانوكوفيتش، قانونياً، سلطات أقوى من يوشينكو لحكم البلاد.^(٤٦)

خلاصة:

كان الانقسام داخل المعسكر البرتقالي ذا أثر مدمر، وصعّب من التوصل إلى توافق حول الإصلاحات واسعة النطاق التي كانت البلاد في حاجة ماسة إليها. كما يمكن إلقاء بعض اللوم على افتقاد النخبة السياسية النضج، والتركيبية الفاسدة للبرلمان التي تجعله خاضعاً للأقلية، والخلاف الوطني القديم حول توجهات أوكرانيا وأسلوب التفكير بعد الاستقلال عن الاتحاد السوفييتي. ولكن ذلك لا يعني أن الفترة ما بين ٢٠٠٤ و٢٠١٠ خلت من الإنجازات.

فعلى عكس الرؤساء الجدد في بعض دول الاتحاد السوفييتي السابق، لم ينجر فيكاتور يوتشينكو إلى الحكم السلطوي (رغم قيامه بحل البرلمان مرتين، لتجنب وقوع أزمة سياسية). وخلال فترة رئاسة يوتشينكو ازدهرت حرية الإعلام، ونشط المجتمع المدني دون قيود، كما شهدت ولايته إصلاح النظام الانتخابي وزيادة مصداقيته، فضلاً عن انضمام أوكرانيا إلى منظمة التجارة العالمية، مما ثبتها كجزء من النظام العالمي. فيما نمت الطبقة المتوسطة وزادت قوتها، وبدأت عناصر تكون السوق الحر في الظهور، مما مثل تحدياً لنفوذ الأوليغاركية. ومع ذلك، أخفقت الفصائل «البرتقالية» في مكافحة الفساد أو إصلاح الاقتصاد، وهو ما جعل أوكرانيا غير مهياً لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، إلا أن التاريخ سوف يحكم بأنه كان ثمة المزيد مما يمكن تحقيقه بوجه عام.

الأهم هو أن الثورة البرتقالية برهنت على رغبة غالبية الأوكرانيين في قائد يؤسس لنظام ديمقراطي. ونضج المواطنون حينما حققوا في مرة من المرات ما ظنوه في السابق أمراً مستحيلاً. وبما أن الثورة البرتقالية اندلعت بالفعل، فثمة احتمالية لقيامها مرة أخرى، مالم تصبح النخب السياسية مسئولة أمام مواطنيها.

دروس من عملية الانتقال .. قيرغيزستان

جانا كوبزوفا^(٤٧)

حصلت جمهورية قيرغيزستان بوسط أوروبا على الاستقلال بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في أواخر ١٩٩١. ولمعظم فترة التسعينيات، كان ينظر إلى قيرغيزستان على أن لديها أكبر الاحتمالات بين دول تلك المنطقة لبناء نظام حكم ديمقراطي واقتصاد قائم على السوق، وذلك على الرغم من أنه في أعقاب الانتخابات المزورة في ١٩٩٥، بدأ النظام ينتهج أسلوب الاستبداد «الناعم» في الحكم. وارتفع سقف التوقعات مرة أخرى في ٢٠٠٥ بعد الإطاحة بعسكر أكاييف- والذي كان رئيسا للبلاد منذ ١٩٩١- وتولي كرمان بيك باكايف، وذلك عقب ثورة شعبية، عرفت بثورة التبوليب. وبعد مرور ست سنوات إلى الآن، لم يتم تلبية تلك التوقعات. بل إن باكايف نفسه أطيح به من الحكم في ٢٠١٠ مع اضطرابات بيشكك العاصمة. وفي الفترات الأخيرة، قفزت التوترات الإثنية ومعدلات الفقر إلى مستويات خطيرة، وزادت أعداد المراقبين المحذرين من أن قيرغيزستان بدأت في التحول إلى «دولة متداعية».

ولا شك أن الإهمال على الصعيد الاقتصادي أسهم في الأوضاع الحرجة التي تمر بها قيرغيزستان، ولكن هذه الدراسة تركز بشكل أساسي على العوامل السياسية، وعلى الأخص الإخفاق في فتح المجال السياسي أمام منافسة حقيقية على السلطة ما إن تسنح الفرص. وتسبب ذلك في استعداء الحلفاء السياسيين المحتملين، ونشوء مأزق سياسي في ٢٠٠٧، والسماح للرئيس باكايف بتعزيز سلطاته بشكل أكبر من سلفه، مما أدى في النهاية إلى إضاعة واحد من أهم إنجازات ثورة التبوليب.

انهيار الدولة وما بعده:

في ١٩٩١، انتخب عسكر أكاييف رئيس جمهورية قيرغيزستان السوفيتية الاشتراكية كأول رؤساء البلاد بعد الاستقلال. كما أعيد انتخابه في ١٩٩٥ و٢٠٠٠ بالرغم من إشارة

منظمة الأمن والتعاون الأوروبية إلى وقوع مخالفات شابت العملية الانتخابية.^(٤٨) وما بين ١٩٩١ و١٩٩٥، كان أكاييف والرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزارباييف هما الوحيدين بين قادة دول الاتحاد السوفيتي السابق في وسط أوروبا اللذين ينتهجان سياسات إصلاحية بصورة عامة. ولكن فيما كان أكاييف يعمل على تحرير الاقتصاد- بدعم من مجلس السوفييت الأعلى ثم البرلمان فيما بعد- فقد سعى كذلك لتقوية سلطته عبر استفتاءات جرت في أعوام ١٩٩٤، و١٩٩٦، و١٩٩٨، و٢٠٠٣ كسبل لتحديد سلطات البرلمان الذي عارض في بعض الأوقات تركيز السلطة في يد الرئيس.

ولم تساعد إصلاحات أكاييف الاقتصادية في انتشال المواطنين من الفقر المنتشر والفساد المتفشي، بل إنها زادت من المعوقات أمام التقدم الاقتصادي. ومع تزايد التحديات أمام اقتصاد البلاد، عاد أكاييف تدريجياً إلى الأسلوب السلطوي، واستمالة النخب، وقمع المعارضة، والسعي للسيطرة على أبرز وسائل الإعلام.^(٤٩) وحولت التعديلات الدستورية التي أدخلت في ٢٠٠٣ قيرغيزستان إلى جمهورية رئاسية، وحرمت السلطتين القضائية والتشريعية من الوسائل الكافية لمراقبة سلطات الرئيس. فيما ظل التفكك سمة المعارضة التي تكون معظمها من مسؤولي الحكومة السابقين المنشقين عن أكاييف، فافتقرت لقاعدة العضوية العريضة والدعم العام.

وتدهور الموقف الاقتصادي في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥، وتكررت الاحتجاجات ضد الحكومة. وخلال الانتخابات البرلمانية التي أجريت في فبراير ٢٠٠٥، أخفق العديد من المرشحين ذوي الشعبية في الحصول على مقاعد في العملية التي قالت منظمة الأمن والتعاون الأوروبية إنها اتسمت بالتنافسية رغم عدم استيفائها لمعاييرها الانتخابية.^(٥٠) وانتشرت الاحتجاجات المشتعلة بفعل التلاعب بالانتخابات في بادئ الأمر في المناطق الجنوبية قبل أن تصل إلى بيشكك في خلال أيام قليلة، وشهدت عنفاً في بعض الأحيان. وقد دفعت تلك الموجة من الاحتجاجات- والتي عرفت باسم ثورة التبوليب- الرئيس أكاييف إلى الفرار لروسيا، فخلفه رئيس الوزراء السابق كيرمان بك باكايف، زعيم حركة المعارضة الرئيسية: حركة قيرغيزستان الشعبية.^(٥١) والمهم إذن هو أن أكاييف تنازل عن السلطة بشكل سهل نسبياً، فقد كانت الاحتجاجات في قيرغيزستان أصغر نطاقاً من مثيلاتها في جورجيا (٢٠٠٣) وأوكرانيا (٢٠٠٤). وعلقت المجموعة الدولية للأزمات أن أحداث ٢٠٠٥ في قيرغيزستان كانت أقرب

إلى عملية انهيار دولة أكثر من كونها ثورة. (٥٢)

وفي أعقاب الإطاحة بأكايف، صارت توقعات تحول قيرغيزستان إلى الديمقراطية أكثر واقعية. إلا أن ذلك لم يحدث لأسباب مختلفة. فعندما تولت المعارضة السيطرة على ما تبقى من مؤسسات الدولة، جابهت تحدياً جديداً يتمثل في استعادة الاستقرار السياسي، علاوة على التحدي القديم: تحسين النمو الاقتصادي، ولكنها لم تكن مهياًة للتعامل مع أي منهما. فعلى عكس حالة أوكرانيا وجورجيا، افتقرت المعارضة القيرغيزية المحركات المعروفة المطلوبة للتغيير: مشاركة كبيرة من سكان المناطق الحضرية، والمجتمع المدني القوي، وحركة طلابية على المستوى القومي. فقد جاء معظم المحتجين ضد أكايف من المناطق الريفية، وكانوا إما متصلين أو معتمدين على رعاية المرشحين الخاسرين. وتكونت المعارضة شبه النظامية ضد أكايف في معظمها من النخب التي يعوزها الدعم الشعبي، والتي غالباً مع تعاونت مع بعضها البعض لأغراض تكتيكية بحتة. كما تجدر الإشارة إلى أن معظم السياسيون كانوا على صلة بشبكات المصالح والمحسوبية في المناطق الشمالية والجنوبية، مما زاد من الاستقطاب السياسي (٥٣)، وأعاق قدرتهم على الحكم بصورة ملحوظة.

بناء الديمقراطية دون وجود مجتمع مدني:

وعد القادة الجدد بإتاحة المجال السياسي والسماح بمنافسة انتخابية حقيقية. وكان أمام الحكومة الجديدة عدة اختيارات: تعليق الدستور واتخاذ تدابير لاستبداله، أو العمل وفق الإطار الدستوري الحالي، وإدخال تعديلات في وقت لاحق. كما كان أمام الحكومة خيار حل البرلمان، - المنتخب في ظروف غامضة- أو الاعتراف بالنظام التشريعي والتعامل على أساسه. وقد ذهبت الحكومة في كل الحالات السابقة إلى الخيار الثاني. وقد ساعد ذلك المنهج النظام الجديد على كسب تأييد بعض من مناصري أكايف السابقين، وبالتالي تكوين أغلبية برلمانية، مع ضمان حصول باكايف على الأصوات الكافية لانتخابه كرئيس للوزراء وقائم بأعمال الرئيس.

ولدعم شرعيتها وسلطتها، تم تقديم موعد الانتخابات الرئاسية من أكتوبر ٢٠٠٥ إلى يوليو من العام ذاته. وحاز باكايف، والذي ينتمي إلى إقليم أوّش الجنوبي، نسبة ٩٠ في المائة من

الأصوات تقريبا. إلا أنه، وقبيل الانتخابات، عقد صفقة مع أقوى منافسيه المحتملين، فيلكس كولوف، والذي جاء من منطقة تشو الجنوبية، والذي يحصل بمقتضى الصفقة على منصب رئيس الوزراء.

كان تحويل قيرغيزستان من نظام رئاسي إلى جمهوري برلماني (أو على الأقل خليط من الإثنين) في أعين الكثيرين، بما فيهم باكايف في البداية، بمثابة شرط لتطوير الديمقراطية في قيرغيزستان. وتفنقر قيرغيزستان إلى مؤسسات مجتمع مدني قوية، وكان ملحوظا غياب تلك المنظمات أثناء مرحلة البناء لثورة التبوليب. ونظرا لتخلف ذلك القطاع، انحسر الحوار حول شكل نظام الحكم في المستقبل بين البرلمان والرئيس، مع ضالة مشاركة الجماعات المدنية. ولم تبذل أي جهود لشرح مزايا كل من النماذج المقترحة والمنافسة للمواطنين العاديين الذين جاهدوا لتشكيل رأي حول التغييرات المطروحة. وعلى الرغم من بعض الاحتجاجات الصغيرة في الفترة ما بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، لم يكن للعامّة تقريبا أي تأثير على الحكومة.

وسرعان ما تصدعت الوحدة الوطنية الظاهرية مع بروز الخلافات حول ما إذا كان من الواجب تعديل الدستور وكيفية التعديل؛ فالبرلمان من جانبه طالب بتسريع وتيرة الإصلاحات الدستورية من أجل اكتساب المزيد من السلطات، أما باكايف، والذي كان قد عين وقتها العديد من أقربائه في مناصب حكومية بارزة، فقد عارض بشكل متزايد إنشاء نظام جمهوري برلماني. واستغل باكايف سلطاته لتعيين حكام للأقاليم بغية تكوين قاعدة دعم عبر البلاد. وكان لهذا أهميته وفق الدستور المفعّل حينها، حيث كان يتم انتخاب النواب في دوائر التمثيل الفردي. وقوى ذلك من موقف باكايف في تعاملاته مع البرلمان، حيث إن الطامحين في الانضمام لعضوية البرلمان كانوا ربما يحتاجون لمساندة، أو على الأقل عدم اعتراض حكام الأقاليم.

عودة الأساليب الاستبدادية:

وبدلا من أن يصنع الرئيس توافقا حقيقيا بين أطراف الطيف السياسي حول شكل وتوقيت الإصلاحات الدستورية، استغل حقه في حل البرلمان لتخويف النواب من اعتماد إصلاحات كان هو نفسه قد وعد بها من قبل. وعلى الرغم من أن البرلمان اعتمد في نوفمبر ٢٠٠٦

تعديلات حدثت من سلطات الرئيس، فإن تلك التعديلات لم تنتشر، ولم تفعل بعدما جادل باكايف بأنها لا يمكن تطبيقها إلا بعد الانتخابات الرئاسية التالية في ٢٠١٠.

ومع وجود المخاوف من حل البرلمان، استطاع الرئيس في نهاية ديسمبر ٢٠٠٦ أن يحشد دعم عدد كاف من النواب لإجراء تعديلات دستورية، يستعيد بها جزءاً من سلطاته، بما فيها الحق في تعيين رئيس الوزراء وحكام الأقاليم. ولم تكن مناورات باكايف فحسب تسير عكس الهدف المعلن للحكومة ببناء الديمقراطية، ولكنها أبعدت عنه كذلك بعضاً من أقرب حلفائه والرموز القوية في نظامه. وفي ربيع ٢٠٠٦، استقال عمر بيك تيكيباييف رئيس البرلمان ليكون حركة معارضة حملت اسم «من أجل الإصلاح». وفي ديسمبر ٢٠٠٦، استقال رئيس الوزراء فيلكس كولفو، وأنشأ في أوائل ٢٠٠٧ كتلة الجبهة المتحدة التي طالبت بإقالة باكايف.

ولم يكن اعتماد الرئيس على التأييد العشوائي من جانب نواب منفردين بمثابة تكتيك قابل للاستمرار على المدى الطويل. فقد استغل باكايف المأزق السياسي الذي استمر خلال النصف الأول من ٢٠٠٧ والانقسامات بين المعارضة في الإعداد لتحركات أخرى تعزز من سلطاته. وفيما نظمت المعارضة عدة احتجاجات مناوئة للحكومة خلال تلك الفترة، إلا أنها أخفقت في حشد صفوفها بشكل منسق داخل أو خارج البرلمان بسبب التنافس السياسي بين حركاتها.

ولقي باكايف دعماً من جانب المحكمة الدستورية، والتي عين معظم قضاتها على يد أكيف. وفي سبتمبر ٢٠٠٧، قضت تلك المحكمة ببطان التعديلات الدستورية التي أدخلت في نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٦، مما مهد الطريق لتعديلات دستورية جديدة. وبعد ذلك بأيام، تقدم باكايف بإصلاحات تعيد تقديم نظام رئاسي قوي. وتجاهلت السلطات إلى حد كبير الآراء التي أبدتها لجنة البنديقية بمجلس أوروبا حيال مسودات التعديلات الدستورية. (٥٤) وفي عجلة، أجرى استفتاء نتج عنه التصديق على تعديلات باكايف وقوانين الانتخاب الجديدة في ٢١ أكتوبر، رغم إبداء المراقبين القيرغيزيين لقلقهم الشديد حول نزاهة وعدالة التصويت. وبعد الاستفتاء على الفور، قام باكايف بحل البرلمان ودعا لانتخابات في ١٦ ديسمبر.

إلى حد ما، كان من شأن بعض التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات أن تقود البلاد إلى نظام سياسي ديمقراطي يتماشى مع رؤية مؤيدي ثورة التبوليب، مثل تشجيع تشكيل الأحزاب السياسية، وتغيير نظام الانتخاب القائم على التمثيل النسبي.

ومع ذلك، استخدم الرئيس هذه التغييرات التشريعية «الإيجابية» عملياً كعنصر توازن أمام تركيز السلطات في مؤسسة الرئاسة، والذي حدث بفضل التعديلات الدستورية. بل إنه ضبط توقيت اقتراح تلك التغييرات بما يعزز من سيطرته على الدولة لاستغلال الموارد الإدارية في تحسين وضع الحزب المساند له؛ ولم يكن أمام المعارضة سوى أقل من شهرين للاستعداد للانتخابات.

كان أحد التغييرات الإيجابية التي أدخلت على النظام الانتخابي هو جعل فوز الحزب السياسي بمساندة ٥, ٠ في المائة في كل من الأقاليم الإدارية السبعة للبلاد ومدينتي بيشكك وأوش كشرط للتمتع بأهلية للتمثيل في البرلمان.^(٥٥) إلا أن القانون لم يذكر ما إذا كانت هذه النسبة تحتسب من عدد الناخبين المسجلين في كل من تلك المناطق أم على مستوى البلاد. وفسرت اللجنة المركزية للانتخابات هذه المادة بقولها إن على الحزب السياسي أن يحظى بدعم ٥, ٠ في المائة من جميع الناخبين المسجلين على مستوى البلاد في كل من الأقاليم السبعة المقسمة إدارياً، مما قلص من فرص الأحزاب التي لا تتمتع بدعم يمتد عبر الأقاليم (وكان هذا هو شأن معظم الأحزاب المعارضة).^(٥٦)

التسجيل في اللحظات الأخيرة:

وكان الرئيس ومناصروه أكثر المستفيدين من التغييرات المحدثة: فقد تم تسجيل حزب سياسي جديد- آك زول- مساند للرئيس قبل أيام من الاستفتاء، وكان البرنامج الوحيد للحملة الانتخابية لذلك الحزب قائماً على تأييد باكاييف. واعتمد الحزب في عضويته إلى درجة كبيرة على المسؤولين الإقليميين ومسؤولي الدولة الذين إما عينوا بواسطة باكاييف، أو كانوا ضمن شبكات مصالحه. وبفضل الحضور الذي حظي به آك زول عبر أقاليم البلاد، فقد تمكن من بناء هيكل له على مستوى البلاد، وتعدي نسبة الـ ٥, ٠ في المائة من التأييد في جميع الأقاليم والمطلوبة لتمثيله في البرلمان. وقد لاقت انتخابات ديسمبر انتقادات كثيرة من المراقبين الدوليين (٥٧)، إلا أنها قوت من قبضة باكاييف على الحكم مع فوز آك زول بـ ٧١ في المائة من مقاعد البرلمان التسعين. أما حزب الاشتراكيين الديمقراطيين المعارض وحزب الشيوعيين، فلم يفوزا سوى بـ ١١ مقعداً و ٨ مقاعد على الترتيب. ووفقاً للنتائج الرسمية، لم ينجح حزبا فليكس كولوف و عمر بك تيكيباييف في حشد الأصوات الكافية التي تؤهلها للتمثيل

في البرلمان .

كانت تلك الانتخابات هي آخر الخطوات الكبرى من جانب باكاييف لتشديد قبضته على السلطة. وأمدت التعديلات الدستورية في أكتوبر ٢٠٠٧ الرئيس بسلطات قوية. أما البرلمان المطيع الذي نشأ في أعقاب انتخابات ديسمبر، فقد جعل إحدى الوسائل القليلة المتبقية للرقابة على سلطات الرئاسة غير فعالة. وفي أقل من عامين، نجح باكاييف في استجماع سلطات تعدت تلك التي اكتسبها سلفه، مما أجهز على آمال بناء الديمقراطية خلال ولايته. وباسترجاع المشهد، يبدو أن ثورة النيوليب في ٢٠٠٥ لم تنجح سوى في تغيير الشخصيات في المناصب القيادية بدلا من تعديل النظام. ولم تشهد الفترة ما بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ سوى القليل من الإصلاحات ذات المعنى، وعلى كل، فقد تعمقت الانقسامات داخل البلاد.

ولكن تركيز باكاييف على تأمين سلطاته بدلا من تلبية احتياجات بلاده كان سببا في نهايته السياسية. وقد أسهم التدهور المتزايد في الوضع الاقتصادي بشكل كبير في الإطاحة بباكاييف في ٢٠١٠. وفي ٢٠١١، تستعد البلاد لانتخابات رئاسية جديدة في شهر أكتوبر، وتشهد ترشح شخصيات معروفة مثل عمر بك تيكيباييف، والمظبيك أتامباييف (رئيس الوزراء في ٢٠٠٧). ورغم أن البلاد ظلت منذ ٢٠١٠ رسميا كدولة ديمقراطية برلمانية لارئاسية، فإنه لا يزال من المبكر جدا تقرير ما إذا كانت الانتخابات الرئاسية بمثابة نقطة التحول الأخيرة في الانتقال الديمقراطي لفيرغيزستان أو مجرد بداية لجولة جديدة من الأزمات السياسية.

مولدوفا ..

وجود تحالف مستقر وداعم للإصلاح شرط مسبق للنجاح

إيلينا ندينا^(٥٨)

صارت مولدوفا دولة مستقلة عقب انهيار الاتحاد السوفييتي في ١٩٩١. ومنذ ذلك الحين، كانت البلاد تتمتع بمستويات عالية من التعددية السياسية بشكل عام، رغم معاناتها من الصراعات الانفصالية والفقر المتوطن. وفي تناقض حاد مع الوضع في أغلب دول الاتحاد السوفييتي الأخرى، تبوأَت قوى سياسية مختلفة السلطة خلال انتخابات كانت سلمية وذات مصداقية بشكل عام.

ولكن منذ ٢٠٠١، شهدت البلاد عدة انتكاسات إلى النظام السلطوي في ظل الحكومة الشيوعية؛ ففي محاولة منه لاحتكار السلطة، قيد الرئيس فلاديمير فورونين وسائل الإعلام وجماعات المعارضة. واعتبر الكثيرون من المواطنين أن نتائج انتخابات أبريل عام ٢٠٠٩ مزورة، فنظموا الاحتجاجات في العاصمة شيسيناو، وفرقتها الشرطة باستخدام العنف. وعجز الحزب الشيوعي عن انتخاب رئيس، حيث كان ينقصه صوت واحد فقط في البرلمان كي يتمكن من القيام بذلك، وأجريت انتخابات برلمانية جديدة في ٢٠٠٩. ونتج عن تلك الانتخابات انتصار أحزاب المعارضة الإصلاحية الأربعة (التحالف من أجل التكامل الأوروبي)^(٥٩)، والتي استطاعت معا تكوين أغلبية ديمقراطية. ولكن، وبعد عامين من ضياع السلطة من الشيوعيين، لا يزال التحالف يفتقر للأغلبية الكافية لانتخاب رئيس جديد.

وعلى الرغم من كثرة التفاوض الموجود، فقد جاهد التحالف للحفاظ على وحدته وإطلاق إصلاحات جذرية غير قابلة للرد. وما لم يتوفر حل للمأزق السياسي، سيبقى التقدم على سرعته البطيئة، مع وجود خطر من بقاء مولدوفا دولة متخلفة سياسيا واقتصاديا.

كثير من الانتخابات، قليل من الإصلاحات

في سبتمبر ٢٠٠٩، عين القائم بأعمال الرئيس، ميهاي غيمبو، فلاديمير فيلات رئيسا للوزراء، وأعلنت تشكيلة البرلمان الجديد. ومع تبوء القوى الديمقراطية الجديدة للسلطة، بدت مولدوفا متجهة نحو التغيير. وتبنت الحكومة الجديدة مسار التكامل الأوروبي، مع

الوعد بإصلاحات سياسية واقتصادية. وكانت إحدى أهم المهام الأولى للإدارة الجديدة هي ملء فراغ منصب الرئيس .

ومولدوفا هي جمهورية برلمانية يقوم فيها البرلمان بانتخاب الرئيس مباشرة. ويحتاج الرئيس إلى تأييد ثلاثة أخماس أعضاء البرلمان الـ ١٠١ (٦١ صوتاً) لانتخابه. وفي حالة الإخفاق في انتخاب الرئيس، يتم حل البرلمان، وإجراء انتخابات جديدة.

ومنذ يوليو ٢٠٠٩، افتقر التحالف من أجل التكامل الأوروبي للأصوات البرلمانية الكافية لانتخاب رئيس جديد، ولم يتم التوصل لاتفاق حول مرشح بالتراضي. وفي محاولة لحل الأزمة السياسية الناجمة عن ذلك، أجرت الحكومة في سبتمبر ٢٠١٠ استفتاء دستوريا للتصديق على خطتها لعمل انتخابات مباشرة على منصب الرئيس. إلا أن تلك الخطوة لم تحظ بالإقبال المطلوب من الناخبين، واضطرت الحكومة للدعوة لانتخابات مبكرة، والتي أجريت في نوفمبر ٢٠١٠. وفيما زاد عدد نواب التحالف بفضل تلك الانتخابات، إلا أنه ظل دون الأصوات الكافية لانتخاب الرئيس. وأجريت الانتخابات المحلية في يونيو ٢٠١١.

وتسبب خوض أحزاب التحالف للسباق الانتخابي منفصلة عن بعضها البعض في زيادة التنافس بينها داخل التحالف، وصرف انتباهها ومواردها بعيداً عن الإصلاحات الهيكلية التي تحتاجها البلاد بشكل أكبر.

وما إن تولت الحكومة السلطة، قدمت برنامجاً طموحاً حظي بالكثير من الثناء تحت اسم «إعادة النظر في مولدوفا»، والذي يتضمن خمس أولويات: التكامل الأوروبي، والتعافي الاقتصادي، وتعميق سيادة القانون، واللامركزية في الإدارة والنظام المالي، وإعادة توحيد البلاد.^(٦٠) ولا شك أن مولدوفا صارت أكثر ديمقراطية مما كانت عليه في الفترة ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩؛ فقد صارت حرية الإعلام أكبر، وزادت قوة المجتمع المدني، وأصبحت جماعات المعارضة تعمل دون عوائق، وتجري البلاد انتخابات حقيقية، وهي جميعها أوضاع تتناقض تناقضاً صارخاً مع الوضع تحت الحكم الشيوعي. وأسهمت التعددية في إجراء حوار عام أكثر انفتاحاً وواقعية حول المشكلات الداخلية، فيما فرضت المعارضة ووسائل الإعلام رقابة لصيقة على تحركات الحكومة.

وعلى الرغم من ذلك، فلا يزال الواقع السياسي في مولدوفا في حاجة لأن يتماشى مع توقعات

الشعب. وقد أشار التقرير الصادر مؤخرا عن المفوضية الأوروبية إلى الحاجة لمجهودات أكثر دواما لمكافحة الفساد، وإصلاح القضاء، والنيابة، والشرطة، وتنفيذ عدة التزامات معينة تتعلق بحقوق الإنسان.^(٦١) وباستثناء بعض الخطوات التحريرية غير المخططة، والسياسات الاقتصادية الكفوة، لم يتم عمليا إجراء أي إصلاحات تجعل عملية الانتقال في مولدوفا غير قابلة للانتكاس، والإصلاحات في قطاعي العدالة والشرطة، وكلاهما حيوي، مثالين على ذلك. وباستثناء الوزير لا تزال وزارة الداخلية تدار على يد العاملين أنفسهم الذين شهدوا العنف ضد تظاهرات أبريل ٢٠٠٩.

إلا أن المعركة ضد الفساد لم تبدأ بعد، ويؤمن كثير من المواطنين بأن البيروقراطيين في المصالح الحكومية لم ينفكوا يستغلوا مناصبهم لتحقيق منافع شخصية.^(٦٢) ولا يزال البطء هو سمة الإصلاحات المتعلقة بإدارة حدود البلاد، مما أدى لتعطل تحرير نظام تأشيرات السفر بين دول الاتحاد الأوروبي. فمن شأن تلك الإصلاحات أن تقلل من عمليات تهريب البضائع والهجرة غير الشرعية. ونظرا للمصالح الشخصية المسيطرة على الحكومة المولدوفية، استغرق تحرير حركة الطيران بين مولدوفا والاتحاد الأوروبي سنتين، وكان من شأن تلك الخطوة أن تزيد الفعالية الاقتصادية لهذا القطاع، وتسهيل حركة السفر بالنسبة للمواطنين العاديين. ونتيجة لتلك الإخفاقات، ظهرت أولى بوادر السخط الشعبي.

الخصومات داخل الحكومة:

وبينما زاد الإخفاق في انتخاب الرئيس وما تلاه من أزمة سياسية من صعوبة إدخال إصلاحات هيكلية، تلعب المنافسة الشرسة بين أحزاب التحالف دورا مهما كذلك في هذا الصدد.^(٦٣) فقد اشتدت المنافسة على الحقائق الوزارية والتسابق على الظهور تحت الأضواء، وصار من العسير محاربة الفساد والمحسوبية بالنظر إلى الولاءات الحزبية الشديدة التي قد تهدد التحالف ذاته. كما أن العديد من رجال الأعمال الفاسدين الذين تمتعوا بالحماية في ظل النظام السابق تحالفوا الآن مع الحكومة الجديدة، ويستمررون في تنمية ثرواتهم كما كان الحال في الماضي عبر التأثير على الموظفين والقضاة الفاسدين. وتشهد المؤسسة البيروقراطية الحكومية العديد من عناصر الخلل المزعج، حيث تنفق الموارد الشحيحة على تصفية الحسابات في أوساط نخبة السلطة الجديدة، مع غياب الإبلاغ داخليا عن تلك المظاهر: «الكثيرون داخل التحالف من أجل التكامل الأوروبي يرغبون في ممارسة السياسة، والقليل جدا يرغب في

الإصلاحات». (٦٤)

ونظرا للانتخابات المتكررة والإصلاحات البطيئة، نجحت الحكومة في رفع نسبة الأصوات التي حصلت عليها من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١، إلا أنها في حاجة لإحداث تحسن ملموس؛ بغية الحفاظ على الدعم الشعبي على المدى الطويل. وسيكون من قبيل المخاطرة السياسية أن تبدأ الحكومة في إدخال إصلاحات هيكلية «مؤلمة» إذا ما كانت الانتخابات ستجري كل عام. كما أن وحدة الصف داخل التحالف تعد أمرا حيويا، فما لم يساند كل الشركاء سياسات الحكومة التي لا تحظى بالشعبية (ولكنها مفيدة في الوقت ذاته) فلن تجد أجندة الإصلاح أرضية صلبة ترتكز عليها. وبطبيعة الحال، فمن الأفضل وجود توافق داخل الحكومة حول رؤية موحدة، وإن لم يوجد، يكفي التعاون الفعال على أساس المصالح المشتركة والإجراءات الواضحة.

منذ ٢٠٠٩، ازداد التأييد لبعض أحزاب التحالف، وتضاءلت مساندة الحزب الشيوعي. ومع ذلك، يبقى الشيوعيون ثاني أكثر الأحزاب شعبية. (٦٥) ولا يثير الدهشة أن تستغل المعارضة كل فرصة لتضخيم الانقسامات بين أحزاب التحالف، ولو زادت الانقسامات للدرجة التي يصعب معها إدارة التحالف للبلاد بصورة فعالة، فسوف يتحول الناس إلى تأييد المعارضة الأقل ديمقراطية ولكن الأكثر تنظيما. ولا يستبعد انتقال السلطة إلى الشيوعيين على خلفية المأزق السياسي. وقد صارت تلك الإمكانية احتمالا حقيقيا حينما دخل الحزبان الشيوعي والديمقراطي في مفاوضات حول تشكيل ائتلاف، وذلك بعد فترة وجيزة من انتخابات نوفمبر ٢٠١٠.

ولا يزال من المبكر تحديد إذا ما كانت عملية الانتقال في مولدوفا ستري النجاح، إلا أن الانقسامات داخل الحكومة قد تسرع بحدوث أزمة سياسية قد تفقد المواطنين الثقة في الديمقراطية برمتها.

دروس: أهمية وجود تحالف مستقر داعم للديمقراطية:

وفيما تحاط عملية الانتقال في كل دولة بسياق خاص، إلا أن كلا منها يمكن أن تعطي دروسا لغيرها. وقد يكون التحول السياسي والاقتصادي تجربة مؤلمة بالنسبة للمواطنين، ولا شك أنه سوف يؤدي إلى بعض الشعور بالاستياء في المجتمع. وبين أشياء أخرى، تظهر تجربة مولدوفا أهمية ضمان الاستقرار في الحكومات الائتلافية. وسوف يظل هناك حافز

دائم للأحزاب والسياسيين للانشقاق عن الحكومة، واللجوء إلى التحركات الشعبوية من أجل تعظيم تأييدها الانتخابي. ونظرا لما يحمله غياب الاستقرار الحكومي من كلفة كبيرة للبلاد ومستقبل الأحزاب السياسية، فإن الاتفاق على الأهداف الأساسية والعمل المنسق لتحقيقها يعد أداة ضرورية للقوى الديمقراطية لتجنب هذا السيناريو.

وفي فترات التوتر السياسي، تصبح شعبية الحكومة قابلة للانحدار الفوري. ولكي تحافظ الحكومة على كل الدعم الممكن، ينبغي عليها تحقيق بعض «المكاسب السريعة»، وعرض خطة طويلة المدى، وربما إدخال إصلاحات هيكلية وتنفيذها دونما تأخير. وفيما يؤمل أن تؤدي آخر الخطوات المذكورة إلى تكوين أساس للانتقال الناجح، يمكن لسابقتها أن تبطئ من تراجع الدعم الشعبي في الوقت الذي يبدأ مفعول الإصلاحات البنائية في الظهور.

وفي مولدوفا، كان ثمة أثر خطير للمنافسة الدائرة بين الأحزاب الحاكمة على كفاءة مؤسسات الدولة وعملية التحول برمتها. ومن الضروري للحكومة المسئولة عن إجراء الإصلاحات الهيكلية كذلك وجود تواصل فعال بين مختلف الوزارات، ومؤسسات الدولة، والأحزاب السياسية. وربما يكون من المستحسن كذلك تأسيس عدد أكبر من اللجان التنسيقية-بدلا من لجنة واحدة- بين الوزارات، والقطاعات المختلفة، والخبراء.

إلا أن الحكومة يجب أن تتحاشى التأثير السلبي للتنسيق المبالغ فيه في قدرتها على اتخاذ القرارات ومعالجة الأمور في التوقيت المناسب. وتحت أي ظرف، ينبغي أن يتجنب أعضاء التحالفات اتخاذ قرارات مهمة قبل التشاور مع شركائهم، وهو ما حدث في أحيان كثيرة في مولدوفا.

ومن الأهمية بمكان تعيين أفراد فائقي الأهلية ومستقلين في مناصب حكومية بارزة. وفيما منحت حكومة مولدوفا مثل تلك الفرصة لبعض الشباب المتعلمين في الغرب والتمتعين بعقليات إصلاحية، إلا أن كثيرا من التعيينات بنيت على الانتماءات الحزبية للمعينين بدلا من المؤهلات العملية. ولكن تنصيب ذوي الاختصاص لا يأتي فقط بالخبرات المطلوبة، ولكن قد يساعد كذلك في إزالة التوترات داخل الائتلافات، حيث تعتبر توصياتهم عادة أقل عرضة للأهواء السياسية الشخصية. أما تعيين الخبثاء ومثيري الفرقة فهو مجازفة بتماسك الحكومة والقبول لدى العامة.

وقد نجحت حكومة مولدوفا نسبيا في إجراء ومداومة المشاورات واسعة النطاق مع المجتمع المدني، ويرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى حقيقة أن كثيرا من السياسيين الإصلاحيين لهم جذور

في المجتمع المدني . ويساعد الحفاظ على تلك الصلة في زيادة ثقة العامة في الحكومة وسياساتها . ويمكن للحكومات بالفعل تعيين قيادات ذوي مؤهلات عالية، وذوي صلة بالمجتمع المدني في المناصب العامة، ولكن ذلك سوف يضر بفعالية مؤسسات المجتمع المدني على المدى القصير .

خلاصة:

وعلى الرغم من أن مولدوفا صارت، ولا شك، أكثر ديمقراطية وانفتاحا، ويتحسن سجلها الاقتصادي في ثبات، إلا أن الحكومة لم تنجح في تبني وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الكبرى، ولا رفع مستوى معيشة المواطنين بشكل كبير، ولا جعل عملية التحول غير قابلة للتراجع . ويعود السبب في ذلك إلى حد كبير إلى المنافسة السياسية الدائرة داخل الحكومة، والتي زادت حداثتها بسبب الحاجة الدستورية إلى إجراء انتخابات متكررة، نظرا للخلافات البرلمانية الممتدة فيما يتعلق بانتخاب الرئيس القادم . ويجب أن تضع الحكومة الحالية أمامها عددا من الأولويات كمكافحة الفساد، وإصلاح قطاعي الشرطة والقضاء، والتفاوض مع الاتحاد الأوروبي حول منطقة تجارة حرة وتحرير تأشيرات السفر والنقل الجوي .

وليست مولدوفا هي الدولة الوحيدة في أوروبا التي تتسم فيها العلاقات داخل الائتلافات بالتوتر والحكومة بالسلبية نتيجة لذلك، فيوجد ذلك النوع من عدم الاستقرار السياسي في لاتفيا، ورومانيا، وبولندا، وبلجيكا، وجمهورية التشيك، رغم أن تلك الدول تتسم بنظام ديمقراطي فعال . وفي الدول التي تشهد تحولا سياسيا، يصبح لعدم استقرار الحكومة، المصحوب بضعف في الهيكل المؤسسي، أثر سلبي واضح على أجندة الإصلاحات، وقد يسبب أزمات سياسية واقتصادية . بالتالي، يعد الاستقرار عنصرا أساسيا لقيام الحكومات بدور فعال وإحراز تقدم في الإصلاحات التي بدونها لا يمكن لأي حكومة ديمقراطية أن تحتفظ بالسلطة كثيرا .

الهوامش

- ١ . لوسيا ناشلوفيا كبيرة الباحثين بـ«يوروبوم»، وبول أوجريدي المدير المساعد في المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية ومستشار خاص لبرنامج المنظمة في مصر .
- ٢ . بالإنجليزية والعربية:
<http://www.democracy-reporting.org/publications/country-reports/egypt/report-april-2011.html>
- ٣ . إلا أنه في الفترة ما بين ١٩٩٩ و ٢٠١٠، كان النمو الاقتصادي التراكمي في بيلاروسيا (٢٥٦٪)، وهو في الواقع أقل في مثيله في بولندا، وأوكرانيا، وروسيا، ودول بحر البلطيق الثلاث .
- ٤ . تحمل ماريولا كيساركو درجة البكالوريوس في العلوم السياسية في العلاقات الدولية من جامعة سيبينا، وكذا درجة الماجستير في الدراسات الأوروبية المعاصرة من جامعة ساسيكس. وتعمل كيساركو باحثة في مجال القضايا الأوروبية والأمنية بمعهد الديمقراطية والوساطة منذ عام ٢٠٠٨ (وهي محررة استعراض الشؤون الداخلية بدول الاتحاد الأوروبي، كما أسهمت في التقرير الفصلي للقضايا الأمنية، وغيرها).
- يحمل بيسنك باكا درجة الليسانس في الصحافة من جامعة تيرانا، علاوة على درجتي ماجستير، إحداهما في الصحافة العالمية (من جامعتي أوريبرو وأوسلو) والأخرى في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان (من جامعتي سرايفو وبولونيا). وعمل باحثاً لصالح معهد الديمقراطية والوساطة بتيرانا منذ ٢٠٠٩ .
- ٥ . في أكتوبر ١٩٩٤، عرضت مسودة دستور على البرلمان إلا أن مقدميها لم ينجحوا في الحصول على أغلبية التصويت المطلوبة (ثلاثي أعضاء البرلمان). وقرر الرئيس بيريشا عرض المسودة في استفتاء عام، صوت فيه ٥٤٪ بالرفض .
- ٦ . منذ عام ١٩٩١، تنتقلت السلطة ما بين الحزب الديمقراطي (٢٠٠٥، ١٩٩٧، ١٩٩٢ إلى الآن) والحزب الاشتراكي (الفترة ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٥).
- ٧ . التقرير العالمي لمنظمة هيومان رايتس ووتش . ١٩٩٣ . ألبانيا . متوفر على الرابط التالي:
<http://www.hrw.org/reports/1993/WR93/Hsw-01.htm>
- ٨ . إبراهيمز.ف. ١٩٩٧ . ألبانيا . السياسة الخارجية تحت المجهر . المجلد ٢ (٣٣) .
- ٩ . رايان، ب. ٢٠٠٩ . الأمن الناشئ للاتحاد الأوروبي - الأجندة

- الأولية: تأمين ألبانيا ومونتنيغرو. الحوار الأمني ٣١١:٤٠
١٠. كابارينني، إم. ٢٠٠٤. إصلاح القطاع الأمني، وتحقيق الاستقرار في فترة ما بعد الصراع. حالة غرب البلقان. مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.
١١. كاتسيريديكيس، جي. ٢٠٠٢. "الإصلاح الدفاعي والنااتو" "الإصلاح الدفاعي في فترة ما بعد الحرب الباردة". حرره جيارماتي إستيفان وتيودور وينكلر، ١٨٩-٢٠٤. واشنطن: مؤسسة براسيز.
١٢. كابارينني، إم. ٢٠٠٤. إصلاح القطاع الأمني وتحقيق الاستقرار في فترة ما بعد الصراع. حالة غرب البلقان. ٢٠٠٤. مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.
١٣. بيبينز، تي. ٢٠٠٥. التحول والإصلاح الدفاعي في ألبانيا، ومقدونيا، وكرواتيا. مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومركز الحوار الدولي في مدينة بون.
١٤. وقع انفجار في جيرديك (١٥ كيلومترا من العاصمة تيرانا) قتل فيه ٢٦ مدنيا، وجرح المئات، ودمرت الآلاف من المساكن. شاهد الرابط التالي ييميري، أيرجونا، مجلة جازيتا أوبزرفر، ١٢، ٣٠، ٨٠٠٢.
- http://www.tiranaobserver.com.al/al/index.php?option=com_content&task=view&id=4026&Itemid=30
١٥. شميت، إي. ٢٠٠٨. "ربط اسم دبلوماسي أمريكي بالتغطية على صفقة أسلحة". نيويورك تايمز، ٢٤ يونيو ٢٠٠٨. متوفر على الرابط التالي:
- <http://www.nytimes.com/2008/06/24/washington/24arms.html?fta=y>
١٦. عملت ثلاث وحدات عمل الشرطة والجيش، مما سبب الارتباك والصراع بين المؤسسات. انظر نازاركو، إم. ٢٠٠٣. "الرقابة المدنية والديمقراطية على القوات المسلحة". في إدارة وإصلاح الدفاع القطاع الأمني في جنوب غرب أوروبا: تناول متعمق وجهات نظر. مجلد ١، حرره جان ترابان وفيليب فلوري، ٤٣-٥٦. بلجراد. مركز العلاقات المدنية والعسكرية.
١٧. يوسف، أي ٢٠٠٣. إصلاح القطاع الأمني في جنوب غرب أوروبا. جوستيفار. مركز دراسات السياسة.
١٨. المؤلف مرشح لنيل الدكتوراة من مركز إميل دوركايم للعلوم السياسية، بوردو.
١٩. منع دستور ١٩٧٨ المرشحين فوق سن ٦٥ من خوض الانتخابات الرئاسية، وبالتالي، حرم حيدر علييف، وهو منافس سياسي

- بارز، من خوض انتخابات يونيو ١٩٩٢ .
- ٢٠ . الكاتب يعمل بمركز التحول الأوروبي بمينسك .
- ٢١ . جاءت بيلاروسيا بين أفضل جمهوريات الاتحاد السوفييتي من حيث الاتجاه للحدثة، والتنمية الصناعية، ونسبة التوظيف في القطاع الصناعي، ودورة النشاط التجاري، ومستويات الناتج المحلي الإجمالي .
- ٢٢ . يبلغ تعداد سكان بيلاروسيا ١٠ ملايين نسمة تقريبا .
- ٢٣ . نحو ٨٩ في المائة بيلاروسيا .
- ٢٤ . أجرى الاستفتاء في ١٧ مارس ١٩٩١ .
- ٢٥ . في كثير من دول ما بعد الاتحاد السوفييتي، كان مصطلح الجبهات الشعبية مرادفا عمليا للحركات المدافعة عن الديمقراطية .
- ٢٦ . في حقيقة الأمر، لم تعقد الانتخابات البرلمانية حتى عام ١٩٩٥، بعد انتخاب بيلاروسيا لرئيسها الأول والأوحد .
- ٢٧ . لاتفيا، وإستونيا، ومولدوفا، وجورجيا . وفي ليتوانيا، حظي المرشحون المستقلون بدعم القوميين .
- ٢٨ . في أرمينيا وروسيا، على سبيل المثال، وفي أوكرانيا بدرجة أقل .
- ٢٩ . بيلاروسيا: نظرة للماضي ورأي: التقرير القومي حول التنمية البشرية/ برنامج الأمم المتحدة 400/69/EYB .9991 .
- ٣٠ . أزمة أسلوب المعيشة هي حين يعجز المواطنون عن الاحتفاظ بنمط حياتهم .
- ٣١ . استغل برنامج الانتخابي شعارات "أوقفوا الفساد" و"شغلوا المصانع"، متعهدا باستكمال السياسة السوفييتية للاتجاه إلى الصناعة .
- ٣٢ . المؤلف هو أحد مديري معهد دراسات السياسة في تبليسي .
- ٣٣ . وفقا لرأي أبدته لجنة البندقية بمجلس أوروبا ليوم ١٥ مارس ٢٠٠٤، تعد هذه الإصلاحات «مهمة وذات تأثير بعيد المدى بما أنها بلغت درجة التغيير في نظام الحكم»، ولكنها في الوقت ذاته «لم تبد مترابطة منطقيا بشكل كامل». ثم أوصت بأن «المزيد من النقاشات المهمة وتحسين الإصلاحات قبل تبنيها فهو أمر مرغوب». (رأي لجنة البندقية حول مسودة تعديلات دستور جورجيا DC-800(4002)DAL)
- ٣٤ . إبان الحقبة السوفييتية، كانت أوسيتيا منطقة مستقلة في جورجيا، وأعلنت استقلالها في ١٩٩١ بشكل أحادي . وبعد الحرب الروسية الجورجية في ٢٠٠٨، اعترف بها الاتحاد الروسي، وفنزويلا، ونيكاراجوا، وناورو كدولة ذات سيادة، فيما تظل بقية الدول تعتبرها جزءا من جورجيا خاضعا للاحتلال الروسي .

٣٥. في مارس ٢٠١٠، ارتكبت الحكومة خطأً أصغر، ولكنه معبر عن أسلوبها وتحملت فيه اللوم، وذلك حين بث التلفزيون الحكومي تقريراً مفبركاً عن غزو القوات الروسية لأراضي جورجيا، مما سبب حالة من الفزع والسخط العام.

٣٦. وفقاً لما وثقته جهات رقابية، مثل هيومان رايتس ووتش والعهف الدولية.

٣٧. باستثناء محطتين تليفزيونيتين ذواتي تغطية أضيق نسبياً، تتبنى وسائل الإعلام الإلكتروني، والتي يغلف الغموض نظام ملكيتها، مواقف مساندة للحكومة. ويعد الاستيلاء على محطة أي ميدي ذات الشعبية في ٢٠٠٨، وذلك بالطعن في حقوق ملكيتها بعد وفاة مالكيها السابق بادري باتاركاتسيشيفيلي، مثالاً واضحاً.

٣٨. المؤلف هو مدير مؤسسة التعاون البولندية الأوكرانية.

٣٩. كانت كلتا الكتلتين عبارة عن ائتلاف من مجموعات سياسية أصغر.

٤٠. كذلك سميت بعد أن اختارت المعارضة هذا اللون كرمز لها.

٤١. شكك العديد من مؤسسات الرقابة الداخلية والخارجية في الإجراءات الانتخابية. ورصد بيان مؤسسة الأمن والتعاون الأوروبية عدداً من الانتهاكات الواضحة، وقال إن العملية لم تستوف عدداً هائلاً من المعايير الدولية للانتخاب. يمكن الاطلاع على البيان عبر الرابط التالي:

<http://www.osce.org/odihr/elections/ukraine/16566>

٤٢. بعض المجالس المحلية للمدن في غرب أوكرانيا مرتت قرارات تقضي بعدم قبول النتائج المعلنة رسمياً.

٤٣. عدلت تلك الفقرة في ٣ نوفمبر بناءً على طلب المؤلف.

٤٤. بالرغم من أن البرلمان يصدق على تشكيل الحكومة المعينة من قبل رئيس الوزراء.

٤٥. فشلت جهود الرئيس يوتشينكو للانضمام للناطو للرفض القوي الذي أبدته كل من برلين وباريس. وفي قمة الناو التي عقدت في أبريل ٢٠٠٨، رفض الحلف طلب العضوية المقدم من كل من جورجيا وأوكرانيا، فيما تسببت الحرب اللاحقة في جورجيا في إلغاء خطط الناو للتوسع شرقاً.

٤٦. حدث تأخير لمدة ست سنوات ما بين رفع القضية وإصدار المحكمة لحكمها- وهي الحقيقة التي أثارت انتقادات شديدة من قبل المجلس الأوروبي.

٤٧. المؤلف هو منسق برنامج وايد يوروب (أوروبا الأكبر) بالمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية.

٤٨. مثال: بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية- تقرير

- ختامي. ١٦ يناير ٢٠٠١. متوفر عبر الرابط التالي:
<http://www.osce.org/odihr/elections/kyrgyzstan/15802>
٤٩. اعتقل نائب الرئيس السابق فيلكس كولفو، أحد أقوى المنتقدين
 لأكايف، في ٢٠٠١ على خلفية اتهامات فساد مختلفة.
٥٠. بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق
 الإنسان بمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية- تقرير ختامي. ٢٠
 مايو ٢٠٠٥. متوفر على الرابط:
<http://www.osce.org/odihr/elections/kyrgyzstan/14835>
٥١. تأسست الحركة مع الإعداد للانتخابات البرلمانية في فبراير ٢٠٠٥.
 ٥٢. قيرغيزستان: ما بعد الثورة. المجموعة الدولية للأزمات، ٤ مايو
 ٢٠٠٥. متوفر على الرابط:
<http://www.crisisgroup.org/en/regions/asia/central-asia/kyrgyzstan/097-kyrgyzstan-after-the-revolution.aspx>
٥٣. للمزيد حول دور العصبية الإقليمية والعشائرية في قيرغيزستان
 قراءة كاثين كوابنز «السياسات العشائرية والتحويلات السياسية في
 وسط آسيا»، مطابع جامعة كامبريدج ٢٠٠٦.
٥٤. يتوفر على الرابط التالي تعليقات مبدئية حول ثلاث مسودات
 لدستور جمهورية قيرغيزستان المعدل، لجنة البندقية
<http://www.venice.coe.int/docs/2006/CDL%282006%29066-e.pdf>
٥٥. وجه التقرير النهائي لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية حول
 الانتخابات المبكرة انتقاداً لهذا النص، قائلاً إن قواعد تخصيص
 مقاعد البرلمان تهدد الغرض من التمثيل النسبي. توفر التقرير على
 الرابط:
<http://www.osce.org/odihr/elections/kyrgyzstan/31607>
٥٦. رفعت دعوى أمام المحكمة العليا (التي عينها باكايف كذلك).
 وفيما قالت المحكمة بشكل واضح باحتساب النسبة من عدد
 الناخبين المسجلين في كل إقليم، لا على مستوى البلاد، إلا أن
 قرارها لم يصدر سوى في ١٨ ديسمبر، بعد يومين من بدء إجراء
 الانتخابات. وانتقد مكتب مؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان
 في منظمة الأمن والتعاون الأوروبية الأحداث حيث تسببت في
 أحداث ارتباك.
٥٧. انظر كمثل: بيانات منظمة الأمن والتعاون الأوروبية في ١٧
 ديسمبر:
<http://www.osce.org/node/49320>
 أو البيان البرلماني حول الانتخابات الصادرة من الشبكة الأوروبية
 لمنظمات مراقبة الانتخابات
[http://www.enemo.eu/press/ENEMO%20Preliminary%20State-ment%20Kyrgyzstan%20ENG.pdf](http://www.enemo.eu/press/ENEMO%20Preliminary%20Statement%20Kyrgyzstan%20ENG.pdf)

٥٨. المؤلفة طالبة دكتوراة في جامعة بلفاست .
٥٩. تكون التحالف من الحزب الليبرالي، والحزب الديمقراطي الليبرالي، والحزب الديمقراطي، ومولدوفا لنا .
٦٠. حكومة مولدوفا. إعادة النظر في مولدوفا: أولويات التنمية على المدى المتوسط، شيسيناو، ٢٤ مارس ٢٠١٠، ص ١، متوفر على: <http://www.gov.md/download.php?file=cHVibGJlL3B1YmXpY2F0aW9ucy8yNzc0NDQ3X2VuX3JldGhpbmftfbW9sZG92LnBkZg%3D%3D> وفي استطلاع للرأي أجري في مايو ٢٠١١، قال ٦٨٪ إن مستويات الفساد إما زادت أو ظلت دون تغيير، فيما قال ١٠ في المائة فقط إن الوضع قد تحسن. ووفقا لنفس الاستطلاع، عبر ٧٦٪ عن عدم ثقتهم في البرلمان، وقال ٧٤٪ إنهم لا يثقون في الحكومة، و ٦٨٪ لا يثقون في الرئيس أو السلطة القضائية. انظر: معهد السياسة العامة، معيار الرأي العام، شيسيناو، مايو ٢٠١١. متوفر على الرابط: <http://www.ipp.md/libview.php?l=ro&idc=156&id=565&pare.nt=0>
٦١. المفوضية الأوروبية، تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي في ٢٠١٠. تقرير مولدوفا. ورقة عمل الأركان المشتركة، MOC(١١٠٢) ٣٠٣، بروكسل، ٢٠٠١، الصفحة ٢.
٦٢. في ٢٠٠٨، احتلت مولدوفا المركز ١٠٩ في تصنيف منظمة الشفافية الدولية المعروف بمؤشر مدركات الفساد. وفي ٢٠٠٩، وهو العام الذي شهد تولي التحالف من أجل التكامل الأوروبي للسلطة، ارتقت مولدوفا إلى المرتبة ٨٩، قبل أن تتراجع إلى المركز ١٠٥ في عام ٢٠١٠. (www.transparency.org)
٦٣. أولجا شوميلو تابيولا. الاتحاد الأوروبي ومولدوفا: هل يمكن للشركاء أن يزيدوا من.. من أجل مزيد من..؟. تعليق مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، بروكسل، ١٦ يونيو ٢٠١١. متوفر على الرابط:
- <http://carnegieeurope.eu/publications/?fa=44654>
٦٤. انظر الرابط: <http://twitter.com/#!/nicupopescu,6June2011>
٦٥. في خلال الانتخابات المحلية التي جرت في ٢٠١١، حصل الحزب الليبرالي الديمقراطي على ٣١,٠٩٪ من الأصوات، فيما حصل الحزب الليبرالي على ٦,٩٩٪. ولكن في شيسيناو، حصل مرشح الحزب الليبرالي في الانتخابات البلدية على ٥٠,٦٪، في مقابل ٤٩,٤٪ لمرشح الحزب الشيوعي. وعلى الرغم من تراجع تأييد الشيوعيين بشكل عام، فإنهم احتفظوا بنفوذ قوي في بعض من المناطق، فضلا عن تنظيم حزبي صارم. كما أن لديهم إمكانيات كبيرة للتعبئة، خصوصا في حال استمرت الأزمة السياسية الراهنة.